التجارة الشامية

موقع الشام من التجارة وتجارة القدماء

كان من وقوع الشام في طرف آسيا وإفريقية، وقربها من الساحل المقابل لبحرها من أوربا، أعظم مركز تجاري في القديم، ومن أهم ما حمل أبناءها على الرحيل بتجاراتهم، منذ عرف التاريخ امتداد سواحلهم. وكثرة الأخشاب التي تجود في غاباتهم، تساعدهم على صنع السفن المتينة الكثيرة، ثم إن مرونة أخلاقهم تدعوهم إلى الاختلاط بغيرهم، وتقليده وتعلم لغته ومماثلته في عاداته وبهذا كانت شهرة الفينيقيين الذين استولوا على جزء مهم من تجارة شمالي إفريقية وجنوبي أوربا، وبلغوا جزائر بريطانيا، وأقاموا لهم مكاتب تجارية في كثير من سواحل هذا البحر المتوسط وبحر الظلمات، وما زال الفينيقيون أعظم أمة تجارية بحرية في الدهر السالف، ينقلون إلى الغرب حاصلات الشرق وإلى الشرق بعض ما كان يعمل في الغرب، إلى أن قامت دولتا الرومان واليونان.

عاش الفينيقيون بالتجارة لازدحام أقدامهم في بقعة ضيقة من الأرض، ولم يكن لسائر شعوب الشرق من مصريين وكلدانيين وآشوريين، ولا قبائل الغرب البربرية (الإسبان والغاليون والطليان)، عهد بركوب البحار وشق العباب. والفينيقيون وحدهم جرأوا في تلك الأيام على تجشم البحر ومعاركة العباب. فصح أن يُدعوا من أجل هذا عملاء تجارة العالم القديم وقادة البيع والشراء، يبتاعون من كل شعب سلعه ويقايضونه على غلات

البلاد الأخرى، تجارة كانت مستحكمة الصلات مع الشرق برًا والغرب بحرًا.

واعتاد الفينيقيون أن يرسلوا في البر قوافل تتجه وجهات ثلاثًا؛ إحداها إلى أرض العرب لتأتي منها بالذهب والعقيق اليماني والبخور والصبر والعطور العربية واللؤلؤ والأبازير والعاج والآبنوس وريش النعام وقرود الهند، والثانية ترحل إلى بلاد أشور لتعود منها بأنسجة القطن والكتان والحمر والأحجار الكريمة والماء العطر وحرير الصين، وتقصد القافلة الثالثة إلى أنحاء البحر الأسود لتستجلب منها الخيل والرقيق والأواني النحاسية من مصنوعات سكان جبال القوقاز.

وكانوا يبتاعون محاصيل صناعات الشعوب المتمدنة، ويبحثون في الأصقاع المتوحشة عما يقل الظفر به في المشرق من المحاصيل. يصطادون الصدف من شاطئ اليونان، ومنه يستخرجون صباغًا أحمر وهو الأرجوان. وكانت الأنسجة الأرجوانية تستعمل عند الأقدمين كافة ملابس للملوك والأمراء، ويجلبون الفضة التي يستخرجها أهل إسبانيا وسردانية من مناجمهم. وكان القصدير من ضرورياتهم يستعملونه في صنع النحاس الأصفر، وهو مركب من نحاس وقصدير ولا أثر له في أرض الشرق، يرحل الفينيقيون في طلبه، وينشدونه حتى في شواطئ إنكلترا في جزائر القصدير وحيثما حلوا يتخذون الرقيق يبتاعونه تارة كما كان يبتاع النَّخاس العبيد في ساحل إفريقية. وينزلون طورًا في إحدى السواحل فجأةً فيختطفون النساء والأطفال وينقلبون بهم إلى أهلهم ويبيعونهم في القاصية. وإذا واتتهم الحال ينقلبون قرصانًا، ولا يتحامون إطالة أيدي التعدي على غيرهم.

وقد أنشأ الفينيقيون مكاتب تجارية في الأرجاء التي اتجروا فيها، وهي مراكز للبرد حصينة، واقعة على مرفأ طبيعي يخرجون إليها بضائعهم من البحر وهي في العادة أنسجة وفخار وحلي وأصنام، فيأتي أهل تلك الأقطار بغلاتهم يُقايضونهم عليها كما يقايض اليوم تجار الأوربيين زنوج إفريقية. وتقام أمثال هذه الأسواق في قبرس ومصر وجميع بلدان البحر الرومي مثل إقريطش ويونان وصقلية وإفريقية ومالطة وسردانية ومالقة وقادس، وربما أقاموها في موناكو من بلاد الغول، قاله المؤرخ سنيوبوس.

وكانت الشام في الزمن القديم كثيرة السكان زاهرة على ما يظهر، وهي مدينة بوفرة سكانها واستبحار عمرانها، لمركزها الطبيعي وتجارتها العجيبة ورباعها الخصيبة، وكان في وسع مصر أن تنازع الشام مكانتها التجارية، بيد أن الحسد المتأصل في الطبقات الدينية والسياسية كان يمزقها ويحول بين المصريين القدماء وبين كل صلة بالشام. فكانت الشام إذًا المستودع الوحيد للعالم المعروف تأتي حاصلات آسيا وإفريقية مع القوافل إلى موانئ الشام حيث تحمل على سفن فينيقية، وأتت أزمان على الشام كانت تخرب بأيدي الفاتحين، وتخرب أيضًا بالحروب المتواصلة بين الممالك الصغرى التي كانت تنازع هذا القطر، فأضاع بها مكانته، خصوصًا منذ تخلصت مصر من نفوذ كهنتها، وغدت منافسة لها بأن جعلت من مركزها الواقع على بحرين مستودعًا سهل التجارة بين أنحاء العالم.

وكان السبب في كثير من الحروب التي نشبت بين الشاميين والآشوريين والبابليين والمصريين، ثم مع ممالك الروم في الغرب، مسائل التجارة على الأغلب وإرادة الشاميين أن يفتحوا صدر أرضهم لتنفذ إليها تجارات جيرانهم أو غيرهم من الشعوب. ومن أهم المدن التي استأثرت بالتجارة في القديم البتراء ثم تدمر ثم حلب ودمشق. وكانت

مدن فينيقية لولعها بالتجارة تترك الزراعة حتى بلغت الحال بأهل صور أن أغفلوا تعهد الأرض وكانوا يشترون مئونتهم من الجليل والسامرة واليهودية، ولما حاصر الإسكندر صور اضطر أن يستجلب أزودة جيشه من هذه الحال.

وذكر ديودروس أن ثروة الأنباط أصحاب البتراء كانت من الاتجار بالطيوب والمر وغيرهما من العطريات، يحملونها من اليمن وغيرها إلى مصر وشواطئ البحر المتوسط، ولم تكن تجارة تمر في أيامهم بين الشرق والغرب إلا على أيديهم، وكانوا يحملون إلى مصر خاصة القار لأجل التحنيط. ولما استولى الرومان على القطر انتقلت التجارة إلى تدمر وفارس. ووفق الفرس إلى تحويل

التجارة عن مصارفها القديمة إلى أصقاع الفرات والخليج الفارسي. وأخذ الرومان يعنون بإنشاء الطرق المعبدة في الشام، والوصل بين الشام والأقطار الأخرى كالجزيرة والعراق والحجاز ومصر وآسيا الصغرى، ولا تزال إلى اليوم بعض هذه الطرق ماثلة للعيان في صرخد والشراة والكرك وأيلة وجرش، وهذه كانت طرق البتراء إلى داخل الشام، وكانت أنطاكية ترسل إلى رومية الأصواف والأنسجة والحنطة، والشرق يبعث إليها بأدوات الزينة والرفاهية كالعطور والأبازير (الفلفل وجوز الطيب والزنجبيل) والنيلة والعاج والأحجار الكريمة وثياب الصوف والحرير والعبيد السود والحيوانات النادرة؛ ولا سيما القرود فكانت تجلب إلى الإسكندرية من طريق البحر الأحمر أو في النيل وتأتي إلى أنطاكية من طريق الخليج الفارسي وبادية الشام مع القوافل.

يقول بيرين المؤرخ البلجيكي في كتابه محمد وشارلمان: لقد عظم نفوذ الشاميين من وراء الغاية في رومية جاءوها بكثرة وكان عدة من

الباباوات من الشاميين كما كان بعض أباطرة رومية من أصل شامي وإلى الشام تصل قوافل الهند والصين وبلاد العرب، وكان الشاميون يومئذ رجال البحر على نحو ما صار الهولنديون في القرن السابع عشر وبواسطتهم تصدر الأبازير وأعمال الصناعة من المدن الكبرى في الشرق كأنطاكية ودمشق والإسكندرية ... إلخ، وكنت تراهم في كل الفرض البحرية كما كنت تجد منهم جاليات في داخل البلاد. وكان لهم على عهد ملوك الرومان منازل في إسكندرية ورومية وإسبانيا وغاليا وبريطانيا العظمى حتى مدينة كارنونتوم على نهر الدانوب. ثبت ذلك بنصوص العاديات التي عثر عليها. وفي القرن السادس كثر المشارقة في جنوبي غاليا وكان منهم من يستوطنها ولا سيما في الجنوب من أرجائها، وكان سكان أربونة في سنة (٥٨٩) من القرط والرومان واليهود واليونان والشاميين. وكثر سواد الشاميين في نابل

وفي جوار باريز. قال: وكانت الميناء التي نعرفها أكثر من غيرها مرسيلية ويظهر أنها كانت فرصة كبرى منوعة السكان ويبين عن مكانتها تنافس الملوك في الاستيلاء عليها عند تقسيم الإمبراطورية الرومانية، وقد كثر فيها اليهود والشاميون والروم والقوط.

فالتدمريون ومن قبلهم النبطيون عُنوا بالتجارة جد العناية؛ لأنها مورد معاشهم وعلة حياتهم، لضعف الزراعة في كُوَرهم، فكانت القوافل على عهد ارتقاء تدمر تحمل إليها من جزائر العرب الذهب والجَزع واليشب واللبان والصمغ والصبر وعود الند، ومن العراق اللؤلؤ، ومن الهند أنواع المنسوجات والقرنفل والبهار والحرير الصيني والنيل والضجاج والفولاذ والعاج والآبنوس. كل هذا يأتيهم من طريق القوافل في البوادي والقفار فيحملونه إلى رومية عاصمة الرومان. أما الأرفاق التي تأتيهم من البحر فكانت دون ذلك، قاله رنزفال.

وقد اكتشف أمير روسي في سنة (١٨٨٢) كتابة رسمية كتبت بالتدمرية واليونانية يرتقي عهدها إلى سنة (١٣٧) للمسيح فهمت منها أحوال التجارة القديمة ومضمونها تعريف جمركي مطول أصدره مجلس شيوخ تدمر حسمًا لفتن وقعت بين التجار وعمال الخزانة، وفيها بيان ما يضرب من المكوس على البضائع والمعاملات التجارية إجمالًا وإفرادًا وهي باهظة، فكان كل حمل جمل أو حمار يرد أو يصدر تُضرب عليه أولًا ثلاثة دنانير رومانية (وكان الدينار الروماني يساوي نحوًا من ٧٢ سنتيمًا) ثم فريضة أُخرى تختلف باختلاف جنس البضائع. والبضائع التي ورد ذكرها في هذه الجريدة كثيرة فمنها الرقيق والجِزَر والأرجوانية والزيوت العطرية المجعولة في قماقم من الرخام الأبيض، أو في ظروف من جلد المعز، ثم زيت الزيتون والشحم والملوحات المتنوعة والجلود والثياب والأنسجة والغلال المختلفة والأفاويه والأثمار اليابسة كحب الصنوبر والجوز واللوز والعقاقير والملح إلى غير

ذلك. وينقسم كل حمل إلى ثلاثة أقسام حمل الحمار وحمل الجمل وحمل العجلة، وكان ثقل الأول نحو مائة كيلو والثاني أثقل منه بثلاثة أضعاف والثالث يبلغ نحو ألف كيلو. قال دي فوكيه: وكانت القوافل التي تحمل إلى تدمر خيرات المشرق تستخدم من الدواب الإبل والحمير، وإذا وصل التجار إلى حاضرة زينب (تدمر) أنزلوا عن ظهر الدواب الجوالق والأثقال المختلفة وحملوها على العجلات ليوصلوها إلى جميع أنحاء المملكة على السكك والشوارع الرومانية، فإذا بحثت عن أسباب تقدم تدمر وبلوغها ذروة العمران وجدت لذلك سببين: الأول: مرور البضائع بها وإقامتها فيها مدة ودفع المكوس إلى خزانة المدينة، والثاني: شهرة أهالي تدمر دون سواهم بقيادة القوافل في المفاوز والصحاري، فلذلك صارت هذه الحاضرة في القرن الثاني للمسيح أشبه بمرفأ عظيم على بحر

البراري ترسو عند ساحلها تجارة الأمم فتغني خزائنها كما جرى في القرون الوسطى لمدينة البندقية سلطانة بحر الروم. وقد اكتشف علماء العاديات عمودين نصبا للدلالة على مسافة الطريق ميلًا ميلًا عليها اسم زينب واسم ابنها وهبلات. وأول هذين العمودين قريب الجبيل والجسر الواقع على وادي العذار، والثاني برج الريحان شمالي الجبيل.

وكانت الشام أهم محال الحرير ولا سيما صور وبيروت، والشام من أهم ولايات الإمبراطورية الرومانية. وذكر بروكوب عند كلامه على أنطاكية أنها أول مدينة رومانية مهمة في الشرق لغناها واتساعها ووفرة نفوسها وجمالها وعادياتها. وتعجب أنطونين الشهيد من الترف الذي كان على أتمه في أنطاكية ومن عظمة أفامية وبيروت وغزة. وقد اضمحل ذلك على عهد يوستنيانوس لأنه أراد أن يضع سعرًا وسطًا للحرير فهلك تجاره وصانعوه وخربت معامله. ويرد تاريخ زراعة الحرير إلى القرن الأول للحكم اليوناني على الشام ولا سيما في ضواحي بيروت. قال هيد بعد أن ذكر ذلك: وقد حدا حب الربح تجارًا مسيحيين على أن يبيعوا أبناء دينهم بيع الرقيق لغرب إسبانيا وإفريقية والشام، فاتخذ شارلمان والبابا زكريا وأدريانوس الأول الأسباب لمنع ذلك.

وقد وجدت في غاليا وغيرها من المدن التجارية في الغرب كتابات فيها أسماء الشاميين الذين كانوا يسكنونها للتجارة منذ الزمن الأطول، ومنها ما وجد في جناي على مقربة من مدينة تريفو ذكر فيها شامي اسمه تَيْم من قرية عتيل من أهل مدينة قنوات في جبل حوران كان يتجر مع غاليا بما يحمله إليه مواطنوه إلى أرل على سفنهم ومنها إلى ليون فما فوقها من مدن فرنسا.

ولم يكن تجار الغرب يهتمون بالسفر إلى الساحل الشامي لأخذ البضائع اللازمة لهم؛ بل يحمل الشاميون أنفسهم بنشاطهم المعهود تلك البضائع، مع أن حاصلات آسيا كانت مما يلفت نظر الغربيين. واشتهر خمر غزة في فرنسا على عهد الملك كونتران في القرن السادس للميلاد، وحرير الشرق وأحجاره الكريمة تتألف منها زينة العظماء والسادات. قال هيد: إن الشاميين كانوا يرحلون إلى فرنسا على عهد حكومة الميروفنجيين ونزلوا في جنوبي فرنسا مثل ناربون وبوردو بل في أواسطها مثل أورليان وتور وكانت تحمل إلى فرنسا أكياس الأدم من فلسطين. والظاهر أن الشام كان يفوق غيره بأعماله الصناعية والتجارية، وصلات الشاميين محكمة مع الشرق والغرب، وكانت بلادهم على عهد الروم محط رحال قوافل الخليج العربي والخليج الفارسي وأواسط آسيا وهي أهم ولاية تجارية للروم. وفي الحق أن صلاتنا بالغرب زادت لما توطدت أقدام النصرانية في أوربا، وأصبح زوار بيت المقدس يأتون إلى فلسطين أفواجًا أفواجًا ويحملون معهم شيئًا من تجارتهم ويأخذون ما عندنا مما يروج في أسواقهم.

تجارة العرب

العرب أهل تجارة لضعف زراعتهم، وكانوا يوغلون في الشرق والغرب لغرض الربح، وقد كان لهم أسواق يقيمونها في شهور السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض ويحضرها عامة قبائل العرب ممن قرب منهم أو بعد، فكانوا ينزلون دومة الجندل على سيف بادية الشام أول يوم من ربيع الأول فيقيمون أسواقها بالبيع والشراء والأخذ والعطاء، وكان يعشرهم فيها أُكيدر دومة -وهو ملكها- وربما غلب على السوق كلها فيعشرهم بعض رؤساء كلب، فيقوم سوقهم هناك إلى آخر الشهر ثم ينقلون إلى سوق هجر، قاله القلقشندي. وما زال يقام في الشام إلى اليوم

في أماكن مختلفة أسواق لبيع المصنوعات والحاصلات أشبه بمعارض هذه الأيام في الغرب. وكانت تقام في دمشق في كانون الأول سوق تعرف بسوق قضيب البان، رواه البيروني، وروى القالي أن قريشًا كانت تجارًا، وكانت تجارتهم لا تعدو مكة، أي تقدم عليهم الأعاجم بالسلع فيشترونها منهم، ثم يتبايعونها بينهم ويبيعونها على من حولهم من العرب، فكانوا كذلك حتى ركب هاشم بن عبد مناف إلى الشام فنزل بقيصر وتمكن عنده وقال له: إن قومي تجار العرب فإن رأيت أن تكتب لي كتابًا تؤمن تجارتهم، فيقدَموا عليك بما يُستطرف من أدم الحجاز وثيابه، فتباع عندكم فهو أرخص عليكم، فكتب له كتاب أمان لمن يقدم منهم، فأقبل هاشم بذلك الكتاب. فجعل كلما مرَّ بحي من العرب بطريق الشام أخذ من أشرافهم إيلافًا. والإيلاف أن يأمنوا عندهم في أرضهم من غير حِلف، إنما هو أمان الطريق، وعلى أن قريشًا تحمل إليهم بضائع فيكفونهم حُملانها ويؤدون إليهم رءوس أموالهم وربحهم، فأصلح هاشم ذلك الإيلاف بينهم وبين أهل الشام، حتى قدم مكة فأتاهم بأعظم شيء أتوا به بركةً، فخرجوا بتجارة عظيمة، وخرج هاشم معهم يجوزهم، يوفيهم إيلافهم الذي أخذه لهم من العرب حتى أوردهم الشام وأحلهم قراها، فاتسعت قريش في التجارة في الجاهلية. وهاشم هذا هو جد الرسول مات بغزة فنسبت إليه فقيل لها غزة هاشم؛ لأن الروم كانوا يقيمون لهم سوقًا في غزة في موسم معلوم وكانت قريش في الجاهلية تحضره وتمتار منه.

وكانت لهاشم بن عبد مناف رحلتان رحلة في الشتاء نحو العباهلة من ملوك اليمن ونحو اليكسوم من ملوك الحبشة، ورحلة في الصيف نحو الشام وبلاد الروم. قال الثعالبي: وكان يأخذ الإيلاف من رؤساء القبائل وسادات العشائر لخصلتين؛ إحداهما أن ذؤبان العرب، وصعاليك

الأعراب، وأصحاب الغارات، وطلاب الطوائل، كانوا لا يؤمنون على أهل الحرم ولا غيرهم، والخصلة الأخرى أن أناسًا من العرب كانوا لا يرون للحرم حرمة، ولا للشهر الحرام قدرًا، كبني طيء وخثعم وقضاعة. وسائر العرب يحجون البيت ويدينون بالحرمة له. ومعنى الإيلاف إنما هو شيء كان يجعله هاشم لرؤساء القبائل من الربح، ويحمل لهم متاعًا مع متاعه، ويسوق إليهم إبلًا مع إبله، ليكفيهم مئونة الأسفار، ويكفي قريشًا مئونة الأعداء؛ فكان ذلك صلاحًا للفريقين، إذ كان المقيم رابحًا والمسافر محفوظًا. وفي غزة استغنى عمر بن الخطاب في الجاهلية لأنها كانت متجرًا لأهل الحجاز.

وخصبت قريش وتاها خير الشام واليمن والحبشة، وحسنت حالها وطاب عيشها، ولما مات هاشم قام بذلك عبد المطلب، فلما مات عبد المطلب قام بذلك عبد شمس، فلما مات عبد شمس قام به نوفل وكان أصغرهم. وذكر اللغويون من جملة التخريجات في اسم قريش التي كانت سادة العرب جاهلية وإسلامًا، أنها سميت بذلك لتجرها وتكسبها وضربها في البلاد تبتغي الرزق، وقيل لأنهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب زرع وضرع من قولهم فلان يتقرش المال؛ أي يجمعه. وكان ساداتهم على حبهم للتجارة إذا تولوا أمرًا من أمور الأمة تخلوا عنها. ففي التذكرة الحمدونية أنه كان لعمر بن عبد العزيز سفينة يحمل فيها الطعام من مصر إلى المدينة فيبيعه وهو واليها، فحدثه محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وسلم ((أيما عامل اتجر في رعيته هلكت رعيته)) فأمر بما في السفينة فتصدق به، وفكها وتصدق بخشبها على المساكين.

وكان الأنباط يحملون من الشام إلى الحجاز الزيت والدّرمك «دقيق الحوّارى» ويعودون إلى هذا القطر بحاصلات الحجاز. وفي السنة الثانية للهجرة أقبل أبو سفيان بن حرب والد يزيد ومعاوية من الشام في قريب

من سبعين راكبًا من قبائل قريش كلهم كانوا تجارًا بالشام. وكانت تجارة أبي سفيان بيع الزبيب والأدم كما كان الصديق وعثمان وطلحة بزازين. وخافت قريش لما أسلموا من انقطاع السفر إلى الشام للتجارات لمخالفتهم أهل الشام بالإسلام فقال عليه الصلاة والسلام ((إذا هلك قيصر فلا قيصر، وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)) معناه لا قيصر ولا كسرى بعدهما في الشام والعراق، ولا ضرر عليكم، فقويت نفوس العرب على الاتجار مع هذين القطرين وكانوا من قبل يملكون المزارع في الشام ويقيمون وينعمون. واتجر الرسول في الجاهلية وكذلك بعض أصحابه كأبي بكر وعمر وعثمان، ولما رفرف علم الإسلام على الشام اتسعت الدنيا على الصحابة حتى إن عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد الثمانية الذين سبقوا الخلق إلى الإسلام كان تاجرًا كثير الأموال بعد أن كان فقيرًا، باع مرة أرضًا له بأربعين ألف دينار فتصدق بها كلها وتصدق مرة بسبعمائة جمل بأحمالها قدمت من الشام، وأعان في سبيل الله بخمسمائة فرس عربية، وكان الزبير بن العوام ابن عمة النبي صلى الله عليه وسلم وأحد العشرة كثير المتاجر والأموال قيل كان له ألف مملوك يؤدون إليه الخراج فربما تصدق بذلك في مجلسه، وقد خلف أملاكًا بيعت بنحو أربعين ألف ألف درهم، وهذا لم يسمع بمثله قط، قاله الذهبي.

وكانت مراكب صور وطرابلس تقلع من هاتين الفرضتين بالتجارة إلى سواحل خليج القسطنطينية (بحر إيجه) وخليج البنادقة (الأدرياتيك) وبحر بنطس (الأسود) وجزائر قبرس ورودس واقريطش، وكل ما قام به خلفاء المسلمين ووزراؤهم لتسهيل الحج على المسلمين من إنشاء الطرق وإنباط المياه على طول الطريق إلى أم القرى، وإقامة معالم الأمن والراحة فيها للحجاج قد أفاد التجارة.

وكانوا قسموا أرض الشام إلى مراحل وبرد وفراسخ وعُنوا بالأمن من وراء الغاية حتى يتجر الناس. وكانت طريق القوافل إلى مصر على الكرك أو على غزة ورفح. قال ريسون: وكانت دمشق مدينة الصناعة الجميلة مركز تجارة شبه جزيرة العرب ومصر والشام، وإن العرب رقوا الصناعة البحرية ووضعوا قوانين لحقوق الملاحة واستعاروا بيت الإبرة من الصينيين، وضبطوا التجارة بفن مسك الدفاتر أيَّ ضبط وشرحوا الكفالة وأنشأوا المصارف للفقراء ووضعوا السفاتج المألوفة وردود التمسك وبعثوا روح الحركة في مصارفنا الحديثة، وكنت تراهم حيثما سكنوا مهدوا السبيل وأمنوها، وعمروا المرافئ والفرض، وأصلحوا وأنشأوا الفنادق والرباطات ورتبوا سير القوافل الاقتصادية ولم تكن المدن الكبرى غير أوساط تجارية كبرى.

وكان الفرات بن حيان أهدى الناس بالطرق وأعرفهم بها، وكان يخرج مع عيرات قريش إلى الشام وله يقول حسان:

إذا هبطت حوران من رمل عالج ... فقولا لها ليس الطريق هنالك

فإنك نلق في تطوافنا وانبعاثنا ... فرات بن حيان يكن وهن هالك

ويقول بيكولوتي: إن أربع موانٍ: عكا وبيروت وطرابلس واللاذقية، وخمس مدن داخلية؛ الرملة ودمشق وحماة وأنطاكية وحلب استفادت من التجارة مع اللاتين ولا سيما مع البيزيين والجنوبيين والطسقانيين والبنادقة وكلهم إيطاليون وهذه الجمهوريات الأربع، بيزة وجنوة وطسقانة والبندقية التي كانت تقتسم إيطاليا هي أول من اتجر مع الشام من أُمم الغرب وجاراهم بعض تجار من أهل بلجيكا وإنكلترا ثم عدلوا لبعد ديارهم. وكان لهؤلاء الطليان ولتجار أمالفي ومارسيليا مكاتب تجارة في الإسكندرية وفي المدن الساحلية والداخلية في الشام، يقايضون بواسطتها

حاصلات الشرق مع حاصلات الغرب، ولما فتح الجنويون ثم البنادقة جزيرة قبرس زادت صلات الشام مع هذه الجزيرة التي هي على ٩٣ كيلو مترًا من ساحل الشام في طرف جون الإسكندرونة وتعد من الشام. وجعل ملوك فرنسا لهم تاجرًا إسرائيليًا يذهب كل سنة إلى الشرق يبتاع منه حاصلات آسيا. وكثيرًا ما كان اليهود سفراء في المفاوضات مع أمراء آسيا.

وذكر ابن خرداذبة أن التجار اليهود الراذانية، وكانوا يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والإفرنجية (الفرنسية) والأندلسية (الإسبانية أو البرتقالية) والصقلبية (السلافية) يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برًا وبحرًا، ويجلبون من الغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخز والفراء والسمور والسيوف يركبون من فرنجة (فرنسا) في البحر الغربي فيخرجون بالفَرَما «على ساحل مصر» إلى القُلزم «البحر الأحمر» وإن شاءوا حملوا تجاراتهم من فرنجة في البحر الغربي فيخرجون بأنطاكية ويسيرون على الأرض ثلاث مراحل إلى الجابية «في حوران»، وأما تجار الروس وهم من جنس الصقالبة فإنهم يحملون جلود الخز وجلود الثعالب السود، والسيوف من أقصى صقلبة «بلاد الروس» إلى البحر الرومي والخارج منهم في البر يخرج من الأندلس أو من فرنجة، فيعبر إلى السوس الأقصى فيصير إلى طنجة ثم إلى إفريقية «تونس» ثم إلى مصر ثم إلى الرملة ثم إلى دمشق ثم إلى الكوفة ثم إلى بغداد.

وكان يرتفع من فلسطين الزيت والقطين والزبيب والخروب والملاحم والصابون والفوط والجبن والقطن والتفاح والقريش والمرايا وقدور القناديل والإبر والنيل والتمور والحبوب والخرفان والعسل وشقاق المطارح والسُبَح والكاغد والبز والأرز، ومن قدَس «حمص

وحماة» الثياب المنيرة والبلعسية والحبال، ومن صور السكر والخرز والزجاج المخروط والمعمولات، ومن مآب قلوب اللوز، ومن دمشق المعصور والبلعيس والديباج ودهن البنفسج والصفريّات والكاغد والجوز والقطين والزبيب، ومن حلب القطن والثياب والأشنان والمغرة، ومن بعلبك الملابن. واختصت حلب أيضًا -كما قال ابن الشحنة- بالصابون الذي يجلب منها إلى ممالك الروم والعراق وديار بكر وهو أفخر صابون، ويباع منه بحلب في اليوم الواحد ما لا يباع في غيرها في الأشهر، ومن خصائصها نفاق ما يجلب إليها من البضائع كالحرير والصوف واليزري والقماش العجمي وأنواع الفراء من السمور والوشق والفُنك والسنجاب والثعلب وسائر الوبر والبضائع الهندية، فإذا حضر إليها مائة حمل حرير فإنه يباع في يوم واحد ويقبض ثمنه اهـ. وذكر ابن بُطلان من أهل القرن الرابع من عجائب حلب أن في قَيْسارية البز عشرين دكانًا للوكلاء يبيعون فيها كل يوم متاعًا قدره عشرون ألف دينار مستمر ذلك منذ عشرين سنة وإلى الآن اهـ. وكانت تجارة الشام في هذا القرن والذي يليه زاهرة جدًّا، وقد قسم جعفر بن علي الدمشقي التجار إلى ثلاثة أصناف وهم الخزان والركاض والمجهز.

التجارة في القرون الوسطى

كانت مراكب باري تسافر إلى موانى الشام قبل الحرب الصليبية، وقد عقد أمراء سالرن ونابل وجايت وأمالفي في سنة (٨٧٥م) معاهدة مع العرب كما عقد صلاح الدين يوسف وجمهورية بيزا معاهدة مؤرخة في ١٥ صفر سنة (٥٦٩هـ ١١٧٢م) منح بها البيزانيين عدة امتيازات خاصة بالتقاضي والمملكة. وحصل الفلورنتيون (أهل فلورنسه) من قايتباي سلطان مصر والشام على عدة امتيازات وكانت هاتان المعاهدتان من

أوائل ما وضع من الامتيازات الأجنبية للأوربيين في الشرق، وكان المقصد منها ترويج التجارة الصادرة والواردة.

قال أحد كتاب الإنكليز: إن عكا بقيت بخليجها الجون الطبيعي الوحيد على طول ذلك الساحل، وكانت مرسى السفن في العصور الوسطى، ولما كثر اعتماد سكان الشام في طعامهم على الأرز عظم شأن عكا؛ لأنها كانت الميناء الوحيد لتوريده، وكان الناس يقولون: إذا أراد «باشا» عكا تضرب المجاعة أطنابها في الشام، ولذلك صار امتلاك عكا ضروريًا لكل فاتح يريد امتلاك القطر، فحوصرت أكثر من سائر مدن الشام وكان اتصال أوربا بها أكثر من اتصالها بسواها.

كانت التجارة من أعظم العوامل في الحروب الصليبية، وأكثر أمم أوربا انتفاعًا منها الإيطاليون أهل جنوة وطسقانة والبندقية وبيزا، وهؤلاء كانت لهم قصور في الشام تدل على غنًى، وسفن الطليان هي أهم الأساطيل التجارية في القرون الوسطى.

واعتاد الأوربيون بعد الحروب الصليبية حاصلات الشرق، فلم يعد لهم طاقة على الاستغناء عنها، وملك أزمة التجارة في البحر مع الطليان الكاتالانيون والبروفانسيون والقبرسيون والرودسيون، وأصبحت جزيرة رودس بمثابة مالطة وجبل طارق اليوم، وكانت قبرس تهدد شواطئ الشام ومنافذ النيل.

قال صالح بن يحيى: إن مراكب الإفرنج أخذت تتردد إلى بيروت بعد الحروب الصليبية بالمتاجر قليلًا قليلًا. وكانت مراكب البنادقة تحضر إلى قبرس فيرسل صاحب قبرس بضائعهم في شونتين كانتا له إلى بيروت نقلةً بعد أخرى، وكان للقبارسة جماعة من التجار يسكنون فيها أي في بيروت، ولهم خانات وحمامات وكنائس ثم بطل ذلك.

وتكاثر حضور مراكب طوائف الإفرنج وكانت ضرائب الواردات والصادرات تؤخذ في بيروت، وهي تبلغ جملة مستكثرة، وكان على باب الميناء دواوين وعامل وناظر ومشارف وشادّ يوليهم نائب دمشق والمتوفر من المرتبات يحمل إلى دمشق. وذكر لامنس أنه في نحو سنة (١١٣٦م) جاءت مراكب فرنسية عليها تجار إفرنسيون من مرسيليا ثم أخذت بعض مرافئ جنوبي فرنسا كمونبلية وارل تبعث سفنها، وبذلت جنوة جهدها لتبقى لها الأفضلية في التجارة مع الشام، وكانت عكا المرفأ الأعظم بين الموانئ وقاعدة التجارة ومركز القناصل العاملين، ثم مرافئ صور وطرابلس والسويدية التي كانت تسمى ميناء مارسمعان ثم بيروت. ومنذ القرن الخامس عشر تقدمت بيروت سائر مواني الشام، وكان تجار الإفرنج يستبضعون من ديارنا الحرير والقطن بكميات وافرة والكتان والخام والأنسجة الكتانية والحريرية، وكانت صور لا تزال تتجر بالأرجوان واشتهرت بآنيتها الصينية وزجاجها الفاخر، ويُقبل الأوربيون على حرير أنطاكية وزجاجها، ويبتاعون السكر بالكميات الكبرى من صزر وطرابلس وغيرهما من مدن الساحل، إلى غير ذلك من ضروب الثمار والعقاقير والحشائش الطيبة والأفاويه العطرية، وكان البنادقة يجلبون من حلب مقادير عظيمة من القطن والشب والبهار، وخيرات الهند والعجم تتدفق إليها. ومبدأ اشتداد صلات الشام مع الغرب منذ الحروب الصليبية. وقد أخذ تجار الإفرنج أنفسهم بفضل صلاح الدين ثم أخلافه من بعده يغدون ويروحون في هذا القطر، والحرب ناشبة بين الفريقين لا يمس أحدهم بأذى، ولا يعتدى على حقوقه، حتى اضطر الصليبيون أن يعاملوا تجار العرب على هذه الصورة في الأرض التي بقيت في أيديهم إلى آخر مدة الحرب مثل صور وعكا وأنطاكية لا ينال التجار منهم كبير أذى، وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في أرضهم، وتجار النصارى أيضًا يؤدون في أرض المسلمين على سلعهم. وقد تعقد المعاهدات مع

الملوك الإفرنج وتذكر فيها أنواع المتاجر التي يحملونها إلى موانى هذا القطر ومنها الخشب والحديد.

ولم تكن جمهوريات إيطاليا في حرب الصليبيين دولًا بحرية من الطراز الأول بل كانت منظمة بأحسن النظم الجمهورية، ومع هذا فكثيرًا ما كانت تشب الحرب بينها حتى تستأثر إحداها بالتجارة في الشام، فكان الجنويون أعداء البنادقة، وكذلك كان الكتلانيون، واضطر البروفانسيون أن يدخلوا تجارتهم إلى هذه الديار بواسطتهم، وهم يريدون أن يستأثروا بنقل زوار بيت المقدس وأن تمر تجار ما وراء جبال الألب من مثل جوخ الفلاندر في موانى إيطاليا، وتنقل عن سفنهم وتستوفى عنها رسومًا خاصة. ولما احتل الجنويون الماغوسة في قبرس بدأ اللاتين بزيارة دمشق وبقية الشام، وكانت حال التجارة في الدور الثالث من أدوار القرون الوسطى في دمشق على أحسن ما يكون، فكان التجار الأوربيون إذا انتهوا إليها رأوا فيها عدة زملاء لهم من ممالك مختلفة مثل البندقية وجنوة وفلورنسة وبرشلونة وغيرها، فيبيعون ويبتاعون، وكان اجتماعهم في خان برقوق، وقد أقام بعض البنادقة في حماة ومنها كانوا يبتاعون القطن. وكان للأوربيين قناصل في الشام منذ الزمن الأطول وأول قنصل كان للبنادقة في مدينة دمشق سنة (١٣٨٤م) واسمه فرنسسكو داندللو وكانت دمشق مستقر القناصل، إلا أن لامنس يقول: إن أول ما ورد اسم القنصل في جملة النزالة الجنوية التي كانت في عكا أواسط القرن الثاني عشر ودعوه أولًا بنائب القمص vicomte vice-comg ثم انتشرت هذه الرتبة في أماكن شتى في النصف الثاني من ذلك القرن وعرف أصحابها بالقناصل وأُطلق أولًا على الإيطاليين، وبعد زمن طويل صار للفرنسيس قنصل.

التجارة في القرون الحديثة

كانت حلب في هذا الدور من أول المدن التي اتجرت مع الطليان، وقد أقام لهم البنادقة فيها منذ عهد المماليك قناصل من الدرجة الأولى، وكان البنادقة يتاجرون من مليونين إلى ثلاثة ملايين دوكا مع حلب كل سنة، وقد احتفظت الشهباء بمركزها التجاري المهم فكانت نقطة الاتصال بين الخليج الفارسي والبحر المتوسط. ثم انتشر فيها الفرنسيون ولكنهم اضطروا أن يغادروها للاضطرابات السياسية إلى أنطاكية، كما اضطر تجار الإفرنج في دمشق إلى مبارحتها إلى صيدا وبيروت وعكا. وفي سنة (١٥٠٧م) عقدت الدولة العثمانية مع فرنسا معاهدة تجارية فكانت سفن فرنسا تأتي إلى موانئ الشام ولا سيما طرابلس وصيدا وتأخذ منها حاصلات وتجلب إليها بضائع. وكثُر عديد الإفرنج في حلب أكثر من دمشق؛ لأنها أقرب منفذ لاتصال الشرق بالغرب، فكان تجارهم يأتونها من ثغر السويدية يتجرون مع أهلها ويقايضون محصولاتهم بمحصولاتها ومحصولات الشرق، ولا سيما الهند وفارس والعراق، وكانت فرنسا والبندقية أول الممالك الأوربية التي اتجرت مع حلب وعقدت معها الصلات التجارية وأقامت المكاتب، ثم جاء الإنكليز في القرن السادس عشر وتلاهم الهولنديون، وقد تناسل بعض الإفرنج في حلب وارتاشوا وتأثلوا وعدوا كأنهم من أهلها، وكان البنادقة يتجرون بالبهار يأخذونه من حلب بمقادير وافرة كما كانوا يجلبون منها الشب والقطن.

وكان في حلب وكلاء لتجار الهند وبلاد الكرج والفرس والأرمن وغيرهم، وللبنادقة بين أُمم البحر المتوسط موقع ممتاز، ولئن أفقد حلب فتح الطريق البحري إلى الهند الشرقية بعض مكانتها التجارية، فقد كانت في القرنين السابع عشر والثامن عشر زاهرة بتجارتها. وكان في حلب سنة

(١٧٧٥) ثمانون وكالة تجارية لبيوت تجارية أوربية، وأكثر اعتماد الأوربيين على سماسرة من اليهود يتجرون بالصادر والوارد، وكثر تجار الإنكليز فيها منذ عهد ملكهم جاك الأول (١٦١٣-١٦٢٥).

ونما عدد تجار الأوربيين في عكا وصيدا وبيروت ولا سيما في هذا الثغر، فأصبح على ما روى لامنس في القرن الخامس عشر ولا سيما بعد عهد تيمورلنك ملتقى شعوب البحر المتوسط. وكنت تشاهد في بيروت مزيجًا يصعب وصفه من العمائم والطرابيش والكوفيات الحرير وأكيسة وبرانس وقفاطين. وفي القرن الثامن عشر اقترح تجار الفرنج أن تعمر ميناء اللاذقية مبينين للحكومة حسن مستقبلها، فلم يقبل المتصرف هذا الاقتراح وقال: ربما أكون غدًا في جدة، فلماذا أتخلى عن الموجود وأتطلب مستقبلًا مجهولًا؟

وممن كان لهم اليد الطولى في تنشيط التجارة في هذه الديار فخر الدين المعني الثاني في أوائل القرن الحادي عشر للهجرة. وكثيرًا ما كانت مراكب الإفرنج تأتي لمشترى الحنطة إلى موانئ عكا وصور والرملة وطنطورة وربما بلغت السفن الصغيرة (البرش) الراسية في عكا نحو ١٥٠. ولقد توسع فخر الدين في الامتيازات الأجنبية فسمح للفرنسيين أن يبنوا خانًا عظيمًا في صيدا، ولأهل فلورنسة أن يفتحوا قنصلية، فأصبحت صيدا وميناؤها أوائل القرن السابع عشر أهم موانئ الشام.

وفي عصر فخر الدين كان يحمل من دمشق إلى الديار المصرية عشرة قافات كما قال صاحب محاسن الشام: وهي قصب الذهب، قبع، قرضية، قرطاس، قوس، قبقاب، قراصيا، قمر الدين، قريشة، قنبريس. ونقل الغزي عن معجم التجارة العام المطبوع سنة ١٧٢٣ (١١٣٦) أن حلب لا تضاهيها بلد بتجارتها الذين يقصدونها من أقطار الدنيا، فإن خاناتها التي

لا تقل عن أربعين خانًا لا تزال غاصة بالهنود والفرس والترك والفرنج وغيرهم بحيث لا تقوم بكفايتهم. قال: ومن خصائصها التجارية وجود الحمام الذي يأتي تجارها بالأخبار من إسكندرونة بثلاث ساعات بسبب تربيته بحلب وحمله إلى إسكندرونة بأقفاص، فإذا طرأ خبر علقت البطاقة في رقبة الطير وسرح، فيصير إلى حلب طالبًا لفراخه.

وفي كتاب «الشام على عهد محمد علي»: ما زالت حلب ودمشق المركزين العظيمين للتجارة في الشام، وما برحت حيفا وبيروت وطرابلس وأنطاكية وإسكندرونة هي الموانئ التي يكثر اختلاف السفن الأوربية إليها، وهي المحطات الرئيسة لتجارة الشرق، فتأتي قوافل بغداد إلى دمشق وحلب حاملة من العجم التنباك والسجاد، ومن غيرها اللؤلؤ والأحجار الكريمة، ومن الهند الطيب والعقاقير والأفاويه، وفي عودتها تحمل جوخًا وثيابًا من عمل أوربة، وألبسة حريرية من صنع دمشق وحلب، وبضائع منوعة ومصنوعات خشبية وصدفية ونحاسية، وبسوء السياسة المخالفة لما هو جار في أوربا، إذ كان ينشط التجار الغرباء دون التجار الوطنيين، أصبحت معظم التجارة العربية في الشام تجري تحت اسم أوربي. وقبل أن يفتح إبراهيم باشا الشام كان التجار الوطنيون يدفعون إلى الإفرنج ثلاثة ونصفًا أو أربعة في المائة ليتأتى لهم أن يتجروا بأسمائهم؛ لأن الإفرنج لا يدفعون على الأكثر زيادة على أربعة في المائة من كل ما يطلب من المكوس والضرائب، على حين كانت العرب خاضعة لأداء ١٨ أو ٢٠ وربما ٢١ في المائة. وقال: إن عمال إبراهيم باشا كانوا يتجرون ويحتكرون أصنافًا من التجارة.

ولما قلَّ الأمن في البحر على عهد نابليون وبسوء الإدارة العثمانية وبثورات الإنكشارية سنة (١٨١٤ و ١٨٢٦) وبزلزال سنة (١٨٢٢ و٢٧ و٣٢) ووباء سنة (١٨٣٢) وطاعون سنة (١٨٣٧) خربت تجارة حلب

ودمشق، وكثرت البضائع الإنكليزية التي كانت تباع بأثمان بخسة تجيء من طريق ليفورنا في إيطاليا. وكانت الحاصلات الخام التي تعود إلى الشام معمولة، سبب خراب هذا القطر، مثل حرائر ليون التي أخذت تسحق حرائر دمشق وحلب، وبمنافسة حرائر ليون التي تقلد حرائر دمشق أحسن تقليد وتباع بأثمان بخسة، قضي على صنائع دمشق بعد أن كانت تعمل أكثر من ٤٠٠ ألف قطعة من الحرير والثياب الحريرية الممزوجة بالقطن. وكانت تجارة الحاصلات التي تبتاع بالسلف والسلم، خراب الفلاح الشامي البائس. وكان كثير من تجار الأوربيين يستحسنون هذا النوع من التجارة، ومنهم من كان يمقتها وقد يربح المتجر بها خمسة وعشرين في المائة، ويعدها صاحب الذمة غبنًا، وكان يصل إلى بيروت كل سنة ١٣٤٠ سفينة تحمل ٧٨٤٨ طنًا ويخرج ٨٠٥ سفن تحمل ٥٠٠٥ يخرج منها القطن والحرير والتبغ والإسفنج والفوّة والزيت والصابون بمقدار وافر والسمسم والكمون والعفص. وتجارة الواردات تبلغ ٤٤٣٦٦٦٧٠ منها نحو ١٥ مليونًا من مصر وتجارة الصادرات ٢٦٨٧٤٢٧٠ منها نحو ١٣ مليونًا لمصر، فكانت الشام تخسر مسانهة نحو ١٨ مليون قرش تسدها سبائك ذهب أو نقودًا، وهذا على عهد الحكومة المصرية. وبعض هذه الصادرات قد بطل إصداره اليوم من الشام.

ولقد تضررت حلب ودمشق بفتح البرتقاليين طريق رأس الرجاء الصالح في جنوبي إفريقية سنة (١٤٩٧م)، وكان أول من اكتشفه من البيض الفينيقيون نحو القرن السابع قبل المسيح، وتأذت تجارة حلب ودمشق بفتح الفرنسيين ترعة السويس سنة (١٨٦٨)، وكان من نكبة الشام بفتح هذه الترعة أن انتقل كثير من تجار دمشق وحلب إلى بيروت والإسكندرونة والقاهرة وطنطا وإزمير وسلانيك والأستانة ومانشستر ومارسيليا وميلانو وغيرها من المدن الأوربية والإفريقية والأسيوية، وقد

تحولت تجارة الصين والهند إلى البحر، وبطل عمل القوافل التي كانت تغدو وتروح بين الشرق الأدنى والأقصى، وقلّ عدد الذين يمرون بدمشق من الروم وغربي آسيا للذهاب إلى الحجاز، وأصبح معظمهم يركب البحر إلى البقاع الطاهرة تخفيفًا من عناء الأسفار في القفار، وانحصرت التجارة الداخلية في حدود ضيقة، وأصبحت لا تتعدى حد المستهلكات، وصار لها مواسم قلما تروج في غيرها، ولما انتظم سير السفن البخارية، وكثر اختلافها إلى موانى الشام، وكانت رحلاتها من قبل متقطعة مختلفة المواعيد، تجرأ الناس على الاتجار وتضاعفت الصلات التجارية بين الشام والأصقاع الإفرنجية.

يقول بعض الكتاب: إن التجارة البحرية لم تنقطع في البحر الرومي في القرن الأول للإسلام إلا بما كان يبدو من حركة الأسطول اليوناني، ولكن تجارة الشام أصيبت بالتأخر مع أوربا لما أصبح للشام منافس كالبصرة التي كانت لقربها من الهند أكثر منافسة للشام.

وظهرت ظاهرة مهمة في الشام منذ نحو ثمانين سنة أثرت فيه تأثيرًا كبيرًا؛ وذلك أن جماعةً من تجار بيت لحم في فلسطين حملوا مصنوعاتهم الخشبية والصدفية إلى معرض فلادلفيا سنة (١٨٧٦م) فربحوا كثيرًا ولما عادوا كثر المقتفون لآثارهم من التجار وغيرهم من أهل الشام، وبدأ الناس بالهجرة طلبًا للربح، وكانت الهجرة مقصورة أولًا على سكان الجبال من لبنان وعامل واللكام ثم تعدت إلى سكان السهول، وكان المستأثر بها سكان القرى فتعدت إلى سكان المدن، وكان التجار على الأغلب مسيحيين فأصبحوا بعدُ من جميع أهل الأديان من الشاميين، ولم يلبث نطاق الهجرة أن توسع، وما نراه في اللبنانيين الشرقي والغربي، وما إليهما من الجبال من الدور والقصور عمر أكثره بدراهم أميركا، ويقدّر

اليوم المهاجرون إلى أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا وغيرها من البلاد التي ترحب بالأيدي العاملة بزهاء سبعمائة ألف مهاجر شامي.

وقد ساعد على دوام الهجرة اختلال المجاري الاقتصادية في السلطنة العثمانية، ثم استرسال الحكومات العثمانية ثم المنتدبة في إهمال الحركة الاقتصادية وإلقاء الحبل على الغارب. وقد كان عمال العثمانيين يودون لو هاجر جميع المسيحيين من الشام، لينجوا من دعوى أوربا في حماية الأقلية ولكن بهجرتهم ضعفت التجارة، وكيف تنجح التجارة في أُمة والحكام هم التجار، وقد رأينا من ذلك أمثلة خلال الحرب العامة، فكان عمال الأتراك لا فرق بين الكبير والصغير منهم يحتكرون معظم الحاجيات دع الكماليات، فكنت تراهم كلهم تجارًا يؤخرون الأرزاق عن الجند في ساحة الحرب ويقطعون مواد الحياة عن الرعية، حتى يشحنوا بضائعهم ويغنموا فرصة ارتفاع أسعارها، فاغتنى بذلك كثير من عمالهم ثم افتقروا بعد حين.

على أن بعض البلدان استفادت كثيرًا من الحرب العامة ومعظم المدن التي استفادت حلب ودمشق وبيروت والقدس. قال الغزي: إن التجارة في حلب آخذة بالتقدم منذ ثلاثين سنة، ولذا كثر عدد التجار زيادة عظيمة بحيث بلغ ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه قبل هذه المدة، وكان معظم هذه الزيادة في أيام الحرب العالمية، فإن أرباح التجارة التي كانت في غضونها جرَّت العدد الكبير من ذوي الصنائع اليدوية من صنائعهم إلى الاسترزاق بالتجارة فنجحوا وربحوا أرباحًا طائلة، ونشأ من بينهم أصحاب ثروة تستحق الذكر. إلى أن قال: وفي سنة (١٣٤١) بدأ دولاب التجارة يدور ببطءٍ فأخذت الثروة العامة في حلب بالانحطاط لإغلاق الأناضول أبوابه في وجه تجارة البضائع المعدودة من الكماليات وغلاء أُجور النقل في

السكة الحديدية وتلاعب الصيارفة والمحتكرين بالأوراق النقدية والنقود الذهبية إلى غير ذلك من الأسباب.

ومن أهم الفوائد التي نتجت للشاميين من تعلم اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنكليزية، أن كان من هؤلاء المتعلمين وأكثرهم من غير المسلمين عمال لتجارة الواردات من الغرب. واستأثر المسلمون بتجارة الصادرات فكان منهم تجار شاميون في الإسكندرية وطنطا والقاهرة والسودان والأستانة وإزمير، وكل بلد في الأرض مهما بعدت الشقة إليه ترى فيه تجارًا شاميين، وأنجح تجارهم في مصر والأميركتين وأستراليا. ولنا تجار في العراق والحجاز وفارس والهند ويابان وجنوبي إفريقية وأواسطها على نحو ما وصفنا شاعر النيل حافظ إبراهيم:

ورجال الشام في كرة الأرض ... يبارن في المسير الغماما

ركبوا البحر جاوزوا القطب فاتوا ... موقع النيرين خاضوا الظلاما

يمتطون الخطوب في طلب العيـ ... ـش ويبرون للنضال سهاما

ومن أهم المواسم التي كانت في فصل مخصوص من السنة تدب فيه روح الحركة في التجارة موسم السياح، فكان سياح الغرب يأتون أوائل الربيع لزيارة الأماكن المقدسة والمصانع التاريخية في فلسطين وبعلبك وتدمر ودمشق وغيرها ويقدرون بخمسة آلاف سائح كل سنة عل الأكثر إلى المدن الوسطى والشمالية وبأكثر من ذلك إلى فلسطين فقط، والموسم الآخر موسم حجاج إفريقية وآسيا وأوربا وكانوا يقدرون بخمسين ألف حاج، والفضل في ذلك يرجع لسهولة المواصلات البرية في السكة الحجازية، ولرخص أجور البواخر في البحر. وموسم الحج بطل بالحرب فنزل معدل من يزورون الشام ويتجرون ويبتاعون. أما موسم فلسطين فإن كثيرًا من تجارها أصبح رزقهم موقوفًا على ما يربحونه

في موسم الزوار في القدس وبيت لحم والخليل والناصرة وغيرها، وبدأ الشرق العربي يربح كثيرًا من السياح الذين يختلفون إلى ذاك الصقع لزيارة جرش وعمان والبتراء وقصر المشتى وغيرها، كما تربح سورية ولبنان من القاصدين إلى زيارة بعلبك وتدمر وغيرهما، وصار لموسم الاصطياف في لبنان الغربي والشرقي مكانة اقتصادية ذات شأن كبير في تنشيط الصناعة والتجارة. ومتى انتشر الأمن في القطر، وكثرت الخطوط الحديدية في البر، والسفن التجارية في البحر، وحمت الحكومة التجارة بقوانينها وأحكامها العادلة، ومعاهداتها مع الأمم المجاورة، انتبه التجار إلى التجدد في متاجرهم. ولا نعد تاجرًا من يحرق مخزنه أو ما فيه ليربح ضمانه من الشركة الضامنة، أو يتلكأ في أداء الذمم التي عليه، أو يضارب في الأسواق فيؤذي الفقير، أو يعامل صاحب المعمل في الغرب بقليل من الذمة فيتلاعب في الأسعار والصوافي، فإن هذا مما يؤخر الصادر عنا والوارد علينا، وفي كل ذلك ما يزيد الغبن ويورث الخسارة في العاجلة والآجلة لا محالة.

ولقد ثبت في العهد الأخير، وخصوصًا لما أخذ المسلمون يجارون مواطنيهم المسيحيين في تعلم اللغات الغربية، ويتقنون أصول التجارة على أساليب أُمم الحضارة، ويتعرفون إلى أوضاعهم الجديدة في استثمار أموالهم في مصارف خاصة بهم، أن الغربيين يتعذر عليهم أن يتوسعوا بعد في الاتجار في القطر، وفتح بيوت تجارية على المثال الذي كان لهم وحدهم في القرن الماضي، وقطع أرزاق الشاميين في عقر دارهم؛ ذلك لأن التاجر الوطني أقل من التاجر الغربي في مطالبه، يكتفي بالربح القليل، ويصبر في الأزمات، وهو في بلده يعرف ما يصلح له ويروج فيه، ونفقاته إجمالًا أقل من نفقات الغريب. وإذا تساوى الوطني والدخيل من كل وجه، فالوطني يؤثر معاملة مواطنه لا محالة.

وإذا جارى التاجر العربي التاجر الغربي أو كاد، تجلت في ابن الشام أخلاق التجارة، والنفوذ في قاعدة العرض والطلب، وبدا في هذا الميدان ذاك الشرف المغيب الذي كان كامنًا في نفسه، وورثه مع الدم المتسلسل فيه من آبائه الأقدمين، عربًا كانوا أو رومًا أو فينيقيين، وبذلك أصبح الرجاء معقودًا بأن يستأثر الشاميون بتجارة ديارهم؛ فإن تعلموا باختلاطهم بالأمم الحية ما ينقصهم من ضبط ونظام، وساعدهم على ذلك قلة من يأتي من الغرب من أرباب الطبقات الأولى في التجارة، وكان التاجر المتوسط الحال بماله ومعرفته منهم أقل حظًا ممن يماثله من الشاميين في أسواق المتاجرات، وإذ كان من البعيد على النوابغ من كل صنف في الغرب أن يَغْشوا بلادنا، كان في ذلك كله النفع العظيم لنا في تجارتنا، ومتى حللنا روح الشامي وما انطوى عليه من مراعاة الشرف والاحتفاظ بالثقة، والبعد عن التدليس والمؤالسة، وإرادة النصح في الجملة، كان التاجر كل التاجر، الذاهب في الأرض بجماع المفاخر، باستقامة تاجرنا في معاملته، يدفع عن وطنه كثيرًا من الغوائل الاجتماعية، ولا يهنأ العيش ويطيب، إلا إذا قلّ توافد الغريب من الجنس الذي قال فيه حافظ:

يُقتّلنا بلا قَوَدٍ ولا دِيةٍ ولا رَهَب
ويمشي نحسو رايته فتحميه من العطب

التجارة والاقتصاديات في العهد الحديث[1]

نشبت الحرب العامة سنة (١٩١٤) ولم تكن الشام على استعداد للدخول في غمارها، ولم تأخذ الأهبة الكافية لمقاومة طوارئها، وما لبثت الدولة العثمانية والبلاد الشامية التابعة لها أن دخلت في صفوف المحاربين إلى جانب الدولة الألمانية وحلفائها، فحصرت موانى الشام،

(١) كتب هذا الفصل السيد لطفي الحفار.

وبدأت أسعار البضائع ترتفع تدريجيًا، وذلك في أصناف الملبوسات كأنواع منسوجات القطن والصوف على اختلاف أنواعها، أو في المأكولات كأنواع السكر والقهوة والأرز، أو في سائر الحاجيات والكماليات كالبترول (الكاز) والكحول (السبيرتو) وأنواع المواد القرطاسية والزجاجية والأصباغ والمواد الكيمياوية على اختلاف أنواعها، وشعر الناس بالحاجة إلى الاقتصاد والتفكر في استجلاب هذه الأصناف من البلاد المجاورة بقدر الإمكان.

وقد اشتدت الأزمة الاقتصادية بفقدان الأيدي العاملة أيضًا من المدن والقرى، بسبب النفير العام والتجنيد في جميع أصقاع الشام، وكان من تخلصوا من التجنيد الإجباري هم الذين لم يتدربوا على التعليم العسكري فدفعوا بدلات نقدية مرات خلال أعوام الحرب. وكانت هذه البدلات تكلف مبالغ طائلة في السنين الأخيرة، وأعلنت الدولة العثمانية بعد دخولها الحرب (قانون تأجيل الديون) بقواعد مخصوصة أقرتها.

ولم يلبث الضيق أن عمَّ والنقد أن قلَّ وخصوصًا بعد أن وضعت السلطة العسكرية يدها على جميع وسائط النقل في البلاد مثل السكك الحديدية ودواب النقل والمركبات والسيارات، فكانت أسعار الحاجيات تختلف اختلافًا بينًا في بلاد الشام القريب بعضها من الآخر، وذلك بالنسبة للتشدد أو التساهل الذي كانت تبديه الإدارة العسكرية في استخدام أسباب نقل البضائع. انقضت السنة الأولى للحرب فأصبحت دمشق مركزًا للجيش الرابع الزاحف على ترعة السويس. وأنشأ يعقد البيوع العظيمة والالتزامات الكبيرة سد لحاجات الجيش المذكور، فبدأت هذه الأزمة الشديدة بالانفراج، وأخذت إدارة الجيش تتساهل باستخدام المجندين في إدارات المتعهدين والملتزمين، ونشطت الحركة التجارية والصناعية في الشام. ولا ينكر أن الجيش الرابع صرف مبالغ طائلة في أسواق التجارة

لضمان حاجاته الكثيرة التي لم يتمكن من تأمينها بطرق الإكراه أو بواسطة الضرائب الحربية التي رأى أنها عقيمة لا تفي بالحاجة، وبعدئذ فكر بعض التجار باستجلاب بعض الحاجات الضرورية التي غلت أسعارها وعزَّ وجودها من بلاد نجد التي كانت تستورد بضائعها من الهند وفارس على أيسر وجه وطمأنينة؛ لأن أمير نجد عبد العزيز ابن سعود كان مواليًا لإنكلترا لا يجد ضيقًا ولا رهقًا في استجلاب البضائع ومواد الغذاء على اختلاف أنواعها.

ولقد كانت هذه الطريقة من أهم الوسائط لسد حاجات البلاد والجيش، ولإيجاد حركة تجارية جيدة كانت تدر ذهبًا وهاجًا على المتاجرين والمستوردين، كما أن كثيرًا من التجار اتخذوا وسائط عديدة لاستجلاب بعض البضائع الألمانية والنمساوية بواسطة رجال الجيش واستخدام وسائطهم لنقل هذه البضائع بالاتفاق معهم، وبتبادل المنفعة بينهم، وبذلك انفرجت الأزمة الاقتصادية التي بدأت في السنتين الأوليين من الحرب، واغتنى كثير من التجار والعاملين والوسطاء من رجال الإدارة والجندية باستخدام هذه الوسائط في النقل ونقل أصناف التجارة، والبلاد محصورة لم يرد إليها شيء قط من طرقها البحرية العديدة. وكثرت النقود الذهبية في التعامل بما أنفق من إدارات الجيش، وما ورد البلاد من طرق البر من البضائع، وما كانت بريطانيا العظمى تنفقه في أنحاء البلاد المجاورة عن سعة من الذهب الوهاج لتأييد الثورة العربية، حتى أصبحت البلاد في أواخر الحرب على أحسن حالات اليسر والرخاء.

فارتفعت أسعار العقارات والمزارع، وشعر الناس بكثرة النقد الذهب في أيديهم حتى كان المشتري لا يجد من يبيع عقارًا أو أرضًا إلا بثمن فاحش، إلى أن دخلت الجيوش الإنكليزية والعربية هذا القطر تحمل معها الذهب وتنفقه بلا حساب، ويقدر ما أنفقه الجيش الإنكليزي في سنة

(١٩١٩) والأشهر الأولى من سنة (١٩٢٠) في أرض الشام بما يقارب الثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية.

الورق النقدي والعوامل في تدني الاقتصاديات

وحدث خلال الحرب أن اتجر كثير من الماليين بأوراق النقد الدولي على اختلاف أنواعه، وأصبح بعضهم يستورده من طريق ألمانيا والنمسا وسويسرا إلى الأستانة، ومنها توزع في أنحاء بلاد العرب مثل الكورون النمساوي والمارك الألماني والشلن الإنكليزي والفرنك الفرنساوي والروبل الروسي وأوراق النقد التركية والأسهم اليابانية والعقارية المصرية والأرجنتينية على اختلاف أنواعها، وأصبحت تباع بقيم تنحط أحيانًا عن قيمتها الحقيقية ٢٥ إلى ٥٠ في المائة. وتدنى سعر الروبل الروسي إلى ١٠ و١٥ في المائة، وكذلك المارك والكرون، فأقبل عدد كبير من التجار وأرباب الأملاك حتى والنساء على مقتناها؛ وذلك على أمل أن تعود إلى أسعارها الأولى بعد أن تضع الحرب العامة أوزارها. ويُقدر الخبيرون أن الشام أدت قيمة ما ادخرته من أوراق النقد هذه ما يربو على خمسة ملايين ليرة عثمانية ذهبًا، كان القوم يأمل بيعها بما يقارب أسعارها الأولى، وبذلك يربحون ربحًا عظيمًا من أيسر الطريق.

ثم أُعلنت الهدنة عام (١٩١٨) وبدأ تجار الشام يستوردون البضائع المنوعة التي اشتدت حاجاتها إليها من البلاد المصرية أولًا، ثم عقدوا المبيعات المختلفة من أوربا بأسعار عالية، وقد اضطر أرباب المصانع والمعامل إلى رفع أسعار بضائعهم لعوامل عديدة، ومنها قلة الأيدي العاملة بعد الحرب العامة، وغلاء المواد الأولية للصناعات المنوعة، وارتفاع أسعار الفحم وأجور المواصلات، وراح الكثيرون بالنظر للحاجة الماسة إلى عقد مبيعات عظيمة من أنواع البضائع المنسوجة والمغزولة

على كثرة أنواعها، ومن الأصناف الأخرى كمواد الزجاج والقرطاس والكيمياء وغيرها فأدت الشام أثمانًا باهظة وقيمًا فاحشةً جدًّا في ابتياع البضائع المستوردة في سنتي (١٩١٩ و ١٩٢٠) حتى غصت المخازن والمستودعات بهذه الأصناف وضاقت بها الأسواق، وكان لهذا الاندفاع الكلي الذي لا نسبة بينه وبين حاجة البلاد بسبب الأرباح التي كانت تدر أولًا، فعل عنيف وصدمة قوية أُصيبت بها الأسواق فكانت من بوادر الضيق وحدوث الأزمات الاقتصادية للأسباب التالية:

أولًا إن الشام ولا سيما دمشق كانت تكنز كميات عظيمة من ورق النقد المختلف الضروب، فطرأ عليها النزول العظيم وأصبح قسم منها في حكم المعدوم مثل الروبل الروسي والكرون النمساوي والمارك الألماني وغيرها، وكانت خسارة بلاد الشام بها عظيمة ولم تعوض منها شيئًا.

ثانيًا نزول أسعار البضائع المتوالي منذ عام ١٩٢٠ إلى ١٩٢٢ وورود كميات كبيرة من البضائع المتنوعة التي ما زالت مخزونة على التوالي عند أصحابها، فطرأ النزول التدريجي عليها، وذهب بقسم كبير من ثروة كبار الأغنياء والتجار.

ثالثًا حدث بعد أن دخلت الجيوش الفرنسية إلى المنطقة الداخلية في أواخر عام (١٩٢١) أن وضعت الحواجز الجمركية بين جنوب البلاد وشمالها وشرقها، وكانت من قبل وخصوصًا دمشق مركزًا عظيمًا لتصدير البضائع والمصنوعات الوطنية إلى الحجاز وفلسطين وشرقي الأردن والعراق والأناضول فأصبحت بمعزل عن هذه البلاد المجاورة، بالنظر للتبدل السياسي الذي حدث بعد الحرب العامة، وصارت مصنوعات الشام التي كانت تصدر إلى هذه الأقطار حرة لا مراقبة عليها ولا قيد من

القيود الثقيلة والحواجز الجمركية فكاد يقضى على هذه الصناعات وعلى تجارها وعمالها.

الحواجز الجمركية

عقدت المفوضية الفرنسية العليا في الشام اتفاقًا مع المفوضية الإنكليزية العليا في فلسطين يوم ٢٢ أيلول سنة (١٩٢١م) لتأسيس جباية الجمارك على البضائع التي تتبادل هاتان المنطقتان التجارة بها، وإحداث دوائر مكس على الحدود وداخل البلاد لما تقتضيه هذه الجباية، وعلى أثر ذلك اجتمع عدد كبير من تجار دمشق وتفاوضوا قضية هذه الحواجز وأضرارها على التجارة والصناعة، وقر رأيهم على انتخاب لجنة من كبار تجار البلاد مؤلفة من عشرة أشخاص للعمل في هذه القضية، فبدأت اللجنة عملها بأن قدمت تقريرًا مطولًا للمراجع الرسمية بينت فيه مقدار الأضرار التي تنتاب الشام من وضع هذه الحواجز الجمركية بين جنوبها وشرقها وشمالها خصوصًا الصناعات الوطنية المنوعة وضمنته إحصاءً دقيقًا في أنواع هذه الصناعات ومقدار النفوس والأموال والقيم المقدرة للأنواع المصدرة خلاصته أن في مدينتي دمشق وحمص نحو ١٠٢٦٠ نولًا يشتغل بها ٤٦٢٦٠ عاملًا، وهذه الأنواع تخرج مقدار ٤٥٦٨٥٠٠ قطعة قماش قيمتها ثلاثة ملايين ليرة عثمانية ذهبًا، وذلك للأصناف الآتية فقط: الألاجه الحريرية والقطنية التركية، الديما، الحامدية الملاءات الحريرية والقطنية، العباءات، الستور على اختلاف أنواعها، السلوكات الأغباني، الشال الحريري والصوفي، والكمر والمضربات، وفي مدينتي حماة وحلب مثل هذا المقدار من الأنوال والعمال لمختلف الصناعات الوطنية التي هي برسم التصدير إلى الجهات المجاورة. وتابعت بياناتها في الأضرار التي تعود على البلاد وقدمت احتجاجًا مطولًا بينت فيه

الأضرار السياسية والإدارية والاقتصادية التي تنتج من موضع هذه الحواجز الجمركية وخلاصته:

أولًا: إنه ليس من مصلحة سورية وفلسطين إلغاء الاتحاد الاقتصادي وفصل إحداهما عن الأخرى هذا الفصل المضر؛ لأنه يقلل العلائق التجارية ومبادلات الأعمال بين المنطقتين، وهذا يُفضي بالتدريج إلى انقسام هذه الأمة الواحدة إلى أمتين ويؤدي إلى تباعد المشارب وتباين الأطوار وانحلال الروابط بينهما تدريجًا إلى أن يصبح البون عظيمًا وتضعف عرى الألفة والاتحاد المستقرة الآن، والصلات التجارية والمعاملات المدنية هي العروة الوثقى التي تربط بين الشعوب وتقارب بين القلوب، والحواجز الجمركية هي الضربة القاضية على هذه المعاملات والصلات، ولما كان السوريون لا يختلفون في شيء عن الفلسطينيين كما أن الفلسطينيين يحسبون أنفسهم قسمًا من الشعب السوري العربي فجميعهم لا يرضون بوجه من الوجوه أن تفتح بينهم هذه الهوة العميقة التي تقوض أركان وحدتهم القومية والعنصرية، وتقضي على آمالهم الوطنية ويرجون من الدولتين المحتلتين أن لا تعاونا الدهر على تفريقهم والإيقاع بينهم.

ثانيًا: سلطت السياسية على إخواننا في الجنوب مناظرًا شديدًا وخصمًا لدودًا، ونعني بهم الصهيونيين الذين لا يفتأون يدسون الدسائس لإضعاف الوطنيين وإذلالهم ليتمكنوا من الاستعلاء عليهم واستلاب أموالهم والأخذ بمخنق أوطانهم. وأي وسيلة أنجح لهؤلاء الصهيونيين من تفريق أهالي فلسطين عن إخوانهم في سورية وقطع العلائق بينهم تدريجًا!

ثالثًا: ما زالت جمارك البر الموضوعة في داخلية البلاد عرضةً لصعوبات عظمى في ضبطها وجبايتها حتى عند أرقى الدول وأقدرها، والقيام بهذا العمل بين سورية وفلسطين شاق جدًّا لا يستطاع إتقانه ولا تُرجى سلامته، ولذلك أسباب كثيرة لا تسهل إزالتها، منها أن الوسائط النقلية بالقطر الحديدية بين المنطقتين محدودة جدًّا، والطرق الأخرى مفتحة على طول الحدود تجتازها الجمال والبغال وسائر حيوانات النقل في الليل والنهار، ولا سبيل لمنع التهريب منها، وقد يكون المهرب من التجارات أكثر مما يمر بإدارة الجمرك فتكون النتيجة أن الذي يتمكن من تهريب بضائعه بدون جمرك يزاحم التجار الأمين الذي يؤدي جمركها المفروض عليها، ويتعذر بيع البضائع المدفوع رسومها فتضطر الحكومة إلى مراقبة جميع الطرق وإقامة الخفراء على الحدود، وإنفاق الأموال الطائلة في هذا السبيل، وينتج عن ذلك أشياء منها القتال بين المحافظين والمهربين كما هي الحال في مسائل تهريب الدخان وإفساد أخلاق الناس بفتح السبيل أمامهم لمخالفة القانون وارتكاب جريمة التهريب التي تحملهم أحيانًا على ارتكاب جرائم أخرى للفرار بأموالهم، إفساد أخلاق المأمورين الذين يتولون أمر المحافظة بفتح سبيل جديد أمامهم لأخذ الرشوة، والاشتراك مع المهربين كما هو المألوف المعروف في الأعمال التي هي من هذا القبيل.

العامل الاقتصادي

ويقال على وجه الإجمال: إن الحاجز الجمركي بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي من سورية يكون سببًا لبقاء عشرات الألوف من الخلق بدون عمل وتتعطل تجارة البلاد وصناعاتها؛ لأن القسم الأعظم من الغزول والمنسوجات الأوربية التي ترد إلى دمشق وحمص وحماة وحلب ينسج ويفصل ويخاط ويصبغ ويحوّل إلى سلع تجارية من ألبسة وغيرها

وأنسجة منوعة وتصدر إلى الجنوب، فإذا وضع عليها ضريبة جديدة بمعدل أحد عشر بالمائة رسمًا جمركيًا يتعذر تصريفها ويضطر المشتغلون بها إلى ترك هذه الصناعة والتجارة وعددهم عظيم جدًّا، وهذه الصناعات القديمة في سورية هي المورد الوحيد لرزق الكثيرين من السكان، كما أن هذا الضرر يلحق أيضًا سكان فلسطين بحرمانهم من إصدار معمولاتهم ومصنوعاتهم إلينا وكساد العمل عندهم وعندنا في آنٍ واحد.

ويناقض هذا الاتفاق الجمركي نصوص الحقوق الدولية ولا يأتلف مع العادات المعمول بها ويضر بمصلحة الشاميين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويهدم عمران البلاد، ويودي بالتجارة والصناعة الوطنية، ويضعف العلائق التجارية مع أوربا ويرجع بالصناعة السورية القهقرى.

فأُلغي هذا الاتفاق وحل محله اتفاق آخر عقد بين المفوضيتين في سورية وفلسطين وجعلت فيه الصادرات والواردات بين هاتين المنطقتين حرة غير تابعة لتقاضي الرسوم الجمركية إلا ما كان من استيفاء واحد في المائة على قيمة البضائع الصادرة والواردة رسومًا للبلديات، وعلى التجار أن يقدموا قوائم صحيحة بقيمة البضائع الصادرة والواردة، وعلى أساسها يجري الحساب بين إدارة الجمارك في المنطقتين بنسبة ما يوجد في البضائع من المواد الأولية المؤدى عنها رسوم جمركية، حين دخولها إلى ثغور الشام وهو ما يجعلونه على قاعدة الجمارك المشتركة، وعلى قاعدة الجمارك المشتركة عقد اتفاق مع الشرق العربي؛ أي حكومة شرقي الأردن.

ولما كانت قد حصرت جباية الرسوم الجمركية بجميع الواردات الأجنبية إلى البلاد السورية في الثغور البحرية، نشأ خلاف كبير بين حكومتي الاتحاد السوري التي كانت مؤلفة من ولايتي حلب ودمشق

والإسكندرونة وأنطاكية ومنطقة العلويين وبين لبنان الكبير، ومع أن هذه البلاد تستهلك القسم الأعظم من الواردات الأجنبية، كانت حصة الجمارك التي تدفعها الإدارة العامة إلى حكومة الاتحاد السوري لا تتجاوز ٣٢ في المائة، وهي أقل بكثير مما كانت تدفعه إلى حكومة لبنان الكبير؛ وذلك استنادًا على طريقة الإحصاء التي كانت متخذة لمعرفة أنواع البضائع التي ترد إلى بلاد الاتحاد السوري. وبعد أخذ ورد أصدر المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان حكمه في أن تأخذ سورية اثنين وخمسين في المائة والباقي يخصص بلبنان الكبير، كما أنه قرر فساد طريقة الإحصاء المتخذة قبلًا وإلغاءها.

الواردات والصادرات

تستورد البلاد السورية البضائع المنوعة اللازمة لأسواقها من الخارج، وأهم وارداتها أنسجة القطن والحرير على اختلاف أنواعها، والأجواخ والأواني البلورية والأدوات القرطاسية والأدوات والآلات من الحديد والكاز ومواد البناء كالخشب والأسمنت المسلح والمواد الكيمياوية وحاجيات الصيدليات وغير ذلك. وتصدر إلى الخارج ما يزيد عن حاجتها من حاصلات الزراعة وبعض المنسوجات من القطن والحرير المعروف بجودة صنعه وإتقانه وجماله في بلاد الشرق، وكذلك بعض المصنوعات من الخشب والنحاس الممتاز بدقة الصنع والسكاكر ومربيات الفواكه والحرير والصوف والجلود والتبغ والصابون وغير ذلك.

ويجري أكثر التصدير والتوريد في أسواق المدن الآتي ذكرها مرتبة حسب مكانتها وهي: بيروت، طرابلس الشام، الإسكندرونة، اللاذقية، صيدا من الثغور البحرية، وحلب ودمشق من المدن الداخلية، ويجب أن لا يفهم أن ما يستهلك في هذه المدن يتبع التصدير والتوريد، بل بالعكس

فإن شأن الاستهلاك غالبًا في الحواضر الداخلية وما يتبعها من القرى وكثرة السكان كما تقدم في بحث تعيين الحصة الجمركية بين سورية ولبنان، ولكن المعمول في حركة التوريد والتصدير على الثغور البحرية كما لا يخفى وهي واسطة النقل والشحن.

وقد تبين أن فرنسا وإنكلترا هما في الدرجة الأولى بالنسبة للصادرات إلى الشام ويأتي بعدهما من إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة. وكذلك يظهر أن المقايضات في التجارة بين الشام ومصر في تقدم مستمر، وأن حركة التصدير من سورية إلى البلاد المجاورة كفلسطين وشرقي الأردن حسنة جدًا وعليها المعول في كثير من المصنوعات الوطنية بالنظر للرغبة فيها والحاجة إليها في تلك البلاد المجاورة، وكذلك حركة النقل (الترانسيت) بين الشام والعراق والبلاد الإيرانية، فإنها قد ارتفعت وتحسنت، وذلك بعد فتح طريق السيارات بين سورية والعراق.

وقد بلغ محصول الشام من الصوف في سنة (١٩٢٥) ٤٦٠٠ طن، ومن مجموع هذا المحصول الذي كان ينقص ٢٠ في المائة عن محصول سنة (١٩٢٤) نتج ٢٣٠٠ طن من الصوف المغسول، وكانت الولايات المتحدة هي التي تستورد صوف البلاد الشامية بالدرجة الأولى.

وبلغ الوارد من الحيوانات إلى هذه البلاد خلال سنة (١٩٢٤) عدد ٣٠١٦٤٣ رأس حيوان والوارد في سنة (١٩٢٥) ١٨٤٧٣٨ رأسًا. وأما الصادر في سنة (١٩٢٤) فكان ٢٠١٧٢٦ حيوانًا، وفي سنة (١٩٢٥) كان ٢٨٤٣٨٩ حيوانًا. وهذه الحيوانات تشمل أجناس الخيل والبغال والحمير والبقر والجمال والخنازير.

صناعة البلاد في سنة ١٩٢٥

ولاية حلب: إن التدابير التي اتخذتها الحكومة التركية بشأن تغيير لباس الرأس الوطني قد أثرت تأثيرًا سيئًا في نشاط الصناعة الحلبية. فقد اشتغل في حلب ٢٤٠٠ نول في شهر كانون الأول يقابلها ٢٧٠٠ نول في شهر تشرين الثاني، وبلغ معدل ما يحصل منها ٧٥٠٠ ثوب قطني مغزول بطول ستة أمتار و١٢٠٠ ثوب بطول خمسة أمتار و١٠٧٥٠ سلكًا أغبانيًا كوفيات ومناديل. ويصنع في ديرغطا وأبو الظهور الكتان الأهلي والقماش المستعمل لصنع الخيم (الوبر). وقد بلغ محصول الصابون في حلب ١٢٦٠٠٠ كيلو غرام ومحصول الزيت ١٨٢٥٠٠ كيلو غرام والدباغات قد حضرت ٧٥٠٠ من جلود الخرفان و١٩٠٠ جلد ماعز و٢٠٥٠ جلد حملان و٣٠ جلد ثور يكون مجموعها ١١٤٨٠ وطحنت المطاحن في حلب ما يقدر بـ٢٥٥٠ طنًا من الطحين وأنواعه. وقد شوهد نقص محسوس في تحضير أدوات التعمير في هذه النسبة بالنظر للأزمة الاقتصادية التي بدأت فيه.

لواء الإسكندرونة: لا يزال النشاط الصناعي عظيمًا في حلالات الحرير في السويدية وجبل موسى وفي معامل الصابون في أنطاكية وفي المطاحن.

حكومة العلويين: قد خطط إنشاء معملين لحلج القطن أحدهما في اللاذقية والثاني في جبلة، كما أن المعاصر تعمل عملًا جيدًا. وقد أخذت أنوال القطن الخامي في قرى اللاذقية وصهيون تعمل بجد ونشاط وكذلك مدابغ اللاذقية.

ويظهر للناظر الفرق الكبير بين الصادرات والواردات في البلاد الشامية فيحكم بأنها سائرة في طريق الإفلاس، والحقيقة أن الفرق أقل مما يظهر لأول وهلة؛ لأن للبلاد الشامية موارد أُخرى غير صادراتها وإن كانت لا تسد هذا العجز، ولولا هذه الموارد لوقعت البلاد في هوة الإفلاس منذ زمن طويل، وهي تنحصر فيما يلي:

أولًا: الأموال المرسلة من المهاجرين الشاميين المنتشرين في أنحاء الأرض ولا سيما في البلاد الأميركية حيث أصبح الشاميون يملكون ثروة كبيرة فيعاونوا أهلهم في الشام، وتقدر هذه الأموال بمليون ليرة إنكليزية وبحسب إحصاء سنة (١٩٢٢).

ثانيًا: واردات الاصطياف والسياحة وهي تقدر بخمسة عشر مليونًا من الفرنكات.

ثالثًا: فوائد الأموال والأسهم والقطع المالية الموجودة في أيدي السكان، وهي تقدر بثلاثمائة وخمسين ألف ليرة إنكليزية، إلى غير ذلك من الموارد الأخرى الضئيلة.

ما يجب للنجاح في الاقتصاديات

لنجاح تجارتنا ورقي صناعتنا لا بدَّ لنا:

أولًا: تأليف الشركات الصناعية لتأسيسها على الأصول الميكانيكية الحديثة، ومتى تمَّ لنا الظفر للقيام بمثل هذه المعاهد نعتقد أننا بدأنا نقاوم تيار الصناعات الغربية لتحل محلها صناعتنا الجميلة، الممتازة بقوتها ومتانتها، خصوصًا وإن رخص اليد العاملة ورخص المواد الأولية كفيلان بنجاح كثير من صناعتنا بالنظر لتوفر هذين الشرطين الأساسيين.

ثانيًا: وضع الرسوم الجمركية على قاعدة حماية الصناعة الوطنية.

ثالثًا: العناية الفائقة بتحسين زراعتنا وعلى الأخص منها القطن والقنب والفاكهة والعناية بتصديرها إلى الخارج. وكذلك القول في زراعة التبغ.

وعلى ذكر هذا الصنف العظيم لا بد من القول إن بقاء شركة حصر الدخان أضر بزراعة الدخان ضررًا بليغًا حال دون الاستفادة منه فائدة تعود بالخير والنماء، إذا كانت حرة طليقة من قيود هذه الشركة واستبداد رجالها. ومن المحقق أن تنشيط زراعة الدخان على أنواعه وتشجيعه يقلل من هجرة المهاجرين وتخفيف قوة تيارها الجارف ويقتصد للبلاد مبالغ طائلة تدفعها ثمنًا للدخان الأجنبي.

رابعًا: جعل عملة البلاد على قاعدة الذهب؛ ذلك لأن وضع عملة البلاد الشامية على قاعدة (الفرنك) الفرنسي واستصدار الأوراق النقدية السورية على هذا الأساس قد أضر الأسواق التجارية ضررًا بليغًا، وسبب لها خسائر كبيرة بسبب صعوده وهبوطه المتوالي.

خامسًا: الإقلال من استعمال الكماليات وأدوات الزينة والترف وبذل الغيرة في استعمال المصنوعات الوطنية بقدر الإمكان لا سيما الحلويات والسكاكر الإفرنجية، فإن مصنوعات البلاد من هذه الأنواع تفوقها جمالًا وإتقانًا ولذة، وقد ارتقت هذه الصناعة في البلاد رقيًّا حسنًا كان من أثره تصدير كميات كبيرة منها إلى البلاد الغربية أيضًا وخصوصًا أصناف مربيات الفاكهة على اختلاف أنواعها، والاختصار على مصنوعات البلاد من هذه الأنواع يوفر مبالغ طائلة تقدر بمئات الألوف من الدنانير الذهبية.

سادسًا: تخفيف الضرائب على عاتق الأهلين فقد أصبحوا لا يطيقون حملها بالنظر لكثرتها وتعددها وزيادتها بالإضافات التي طرأت عليها، مع قلة أسباب الرزق وضعف موارد الاقتصاد.

تجارة فلسطين في الدور الجديد

كانت تجارة فلسطين في العهد الأخير في صعود وهبوط وصادراتها أقل من وارداتها؛ لكن التحسن مطرد في حالتها ويؤخذ من تقري إدارة الجمارك والمكوس والتجارة أن مجموع واردات الجمارك والمكوس والموانى كان سنة (١٩٢٥) ١١٠٩٩٥٥ جنيهًا مصريًا يقابله ٦٥٦٨٨٠ ج. م في سنة (١٩٢٤)، وقد زاد الدخل من مكوس التبغ على ١٠٠ ألف جنيه. وأُعفيت من الرسوم الجمركية الفحم والكاز والوسخ وزيت ديزل وسدلر والمازوت والبراميل والمواد الأولية التي تدخل في الصابون وكسر بزر الزيت والدباغة والنسج. وأُعفيت أيضًا بضائع قيمتها ٥٩٢٤٤ ج لما تقضي به حقوق المعاهدات الدولية. وبلغ مجموع قيمة الواردات ٧٣٣٨٤٩١ ج مقابل ٥٢٦٦٣٤٩ في سنة (١٩٢٤)، ومجموع قيمة الصادرات من نواتج فلسطين ١٢٩٧٥٥٩ مقابل ١٢٠٠٨١٢ في السنة التي قبلها، وكانت أهم الزيادة في الواردات الحبوب والدقيق ومواد البناء والبضائع القطنية والأدوات والسيارات وأنواع الكاز. وبلغ ما بيع من الملح ٤٧٩٤ طنًا مقابل ٣٤٥٧ طنًا في سنة (١٩٢٤).

إنَّ انتعاش التجارة من أزمة سنة (١٩٢٣) الذي ابتدأ منذ سنة (١٩٢٤) قد ظلَّ مستمرًا بتأثير النازحين الجدد وما جلبوه معهم من رءوس الأموال التي أودعوها المصارف فسهلوا بذلك إعطاء السلفات، وقد هبط معدل الفائدة إلى أدنى رقم منذ الاحتلال، ولكن المشتريات المبنية على المضاربة توقعًا لزيادة الطلب وعلى الخصوص فيما يتعلق بتجارة المباني

واستثمار الأموال في أبنية واسعة النطاق مع مشترى الأرض أدت إلى قلة النقد فنتج عن ذلك قبض المصارف يدها عن التسليف. وقد زاد معدل المعيشة بنسبة ٤.٤ بالمائة عن سنة (١٩٢٤) وارتفعت أسعار الجملة ٧.٢ بالمائة.

وبلغت صادرات البرتقال ١٨٦٨٢٩١ صندوقًا مقابل ١٨٨٠٧٨٣ في سنة (١٩٢٤) وكانت الأسعار عالية وكان معدل المبيعات الأولى ١٢-١٥ شلنًا الصندوق. وكسدت تجارة الخمور الصادرة وقلَّ الوارد منها ٧٨٥٠ ج م وصدر من الصابون ٥٨٥٥ طنًّا قيمتها ٢٤٧٧٢٥ وأُدخل تحسين على صناعته فصار يعمل منه الصابون المطيب. وفي فلسطين سبعة معامل للتبغ واللفائف وسبعة معامل للتنباك، وكان ناتجها من أول أيار ٢١٩٨٠٠ كيلو غرام من اللفائف و١٢٠٠٠ من التبغ المفروم و٤٠ في المائة من التبغ المصنوع في المعامل، وهو من ناتج فلسطين والمساحة المزروعة تبغًا وتنباكًا في فلسطين هي ثلاثة آلاف آكر (الآكر ٥٢ آرًا والآر مائة متر مربع) وما زال تهريب التبغ مستمرًا على درجة واسعة.

وقسمت الواردات المستهلكة في فلسطين في سنة (١٩٢٥) أربعة أقسام منها ١٩٨٧١١٠ ج ثمن مأكولات ومشروبات وتبغ و٦٢٧٥١٨ مواد خام وبضائع أكثرها غير مصنوع و٣٩٦٧٥١٨ بضائع مصنوعة كلها أو معظمها و٧٥٦٣٤٤ صادرات شتى. وأهم مصادر الواردات ونسبتها إلى المجموع بريطانيا العظمى ٣٠٨٣١٥٦ ج أي ١٤.٥ بالمائة وسورية ١٠١٧٩٠٣ أي ١٤.٥ في المائة وألمانيا ٩٣٠٤٣٩ أي ١٢.٥ في المائة وأميركا ١٦٦٩٩٩ أي ٩.٥ وبلدان بريطانية أخرى ٥٨٣٥٥٠ أي ٧.٥ وفرنسا ٥٦٣٦٨٩ أي ٧.٥ ومصر ٣٧٥١٦٩ أي ٥.٥.

وتقسم الصادرات إلى مأكولات ومشروبات وتبغ وقيمتها سنة (١٩٢٥) ٨٨٢٢٣٤ ومواد خام وبضائع أكثرها غير مصنوع ٦٦٨٠٨ بضائع مصنوعة كلها أو معظمها ٣٠٠١٢٨ وأشياء أُخرى ٤٨٣٣٩، وأهم موارد الصادرات مصر ويصدر إليها بما قيمته ٥٧٧٢٧٧ ج أي ٤٤.٥ في المائة وبريطانيا العظمى ٤٤٣٧٧٤ ج أي ٣٠ في المائة وسورية ١٥٨١٠٢ أي ١٢.٥ وأميركا ٢٥٦٠٠ وفرنسا ٢٢٩٣٢ وألمانيا ٢٠١٩٠ وإيطاليا ١١٩٦٨، وأهم الزيادة في الصادرات التي كانت في البرتقال وصابون الغسيل فزادت صادرات الأول ٩١١١٥ والثاني ٤٣٨٣٤ ج.

ويعرف مركز البلاد الحقيقي ويقدر ما لها وما عليها من ميزان تجارة البلاد لسنة (١٩٢٣) وهو ميزان صحيح في الجملة مأخوذ من قلم إحصائي دائرة التجارة ومن بعض ذوي الخبرة والاختصاص.

جنيه مصري	الواردات	جنيه مصري	المصروفات
	الواردات الظاهرة		المصروفات الظاهرة
١,٣٧٧,٢٠٧	قيمة الصادرات المعاد تصديرها .	٤,٨٢٥,١٨٥	قيمة الواردات
	الواردات الخفية		المصروفات الخفية
١٥٠,٠٠٠	الصادرات إلى شرقي الأردن	٥٠,٠٠٠	واردات من شرقي الأردن
١٦,٠٠٠	تجارة السياح	١٥٠,٠٠٠	وفر الموظفين الأجانب
٢٥٠,٠٠٠	أموال المهاجرين	١٠٠,٠٠٠	أرباح المصارف
٥٠٠٠	تجارة الترانسيت	١٠,٠٠٠	أرباح شركات التأمين
٥٠٠,٠٠٠	اللجنة الصهيونية	٢٥,٠٠٠	أرباح شركات غيرها
٨٠٠,٠٠٠	الجمعيات الخيرية	١٥,٠٠٠	مصارف الطلبة الفلسطينيين
٢٠,٠٠٠	أموال مستثمرة في الخارج	٩٨,٠٠٠	خط سكة حديد يافا — القدس
١,٥٠٠,٠٠٠	نفقات الجيش البريطاني	٤٤٨,٠٠٠	المجموع
١٠٠,٠٠٠	نفقات المهاجرين الشرقية		
٥٠٠٠	واردات الموانى		
٣,٦٧٠,٠٠٠	المجموع		
٢٢٥,٩٧٨	عجز سنة (١٩٢٣)		
٥,٢٧٣,١٨٥	المجموع العام	٥,٢٧٣,١٨٥	المجموع العام

ومن الأسباب العديدة التي تحول دون الإنتاج في الوقت الحاضر وفي فلسطين قلة الأيدي العاملة من بشر وحيوان وقلة العمال الفنيين في سبيل الإنتاج المختلفة ومشكلة الأرض وخصوصًا المشاع وقلة رءوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الكبرى.

تجارات الأمم المختلفة في الشام[1]

يقدر الخبيرون الواردات إلى سورية ولبنان من القارات الخمس بثمانية ملايين دينار ذهبي مسانهةً، وغالب ذلك من الأشياء الكمالية التي تقتضيها حالة الحضارة والترف، فمن أهم ما تستورده الشام من فرنسا الكتب المدرسية والمطبوعات العلمية والأدبية والسياسية وأدوات الكتابة من أقلام ومحابر وورق وأنوال النسيج الإفرنجية ومواد الصيدلة والعقاقير والمستحضرات الطبية وآلات الجراحة ومعدات موائد الطعام من سكاكين وملاعق ومتممات أخونة الطعام ولوازم القاطرات الحديدية والشاحنات، ومن مواد البناء الترابة الكلسية والطوب والقرميد والبلاط الصناعي وآلات النجارة ومعدات الأبواب والنوافذ الحديدية والآلات الكاتبة من عربية وإفرنجية وأسلحة الصيد والمسدسات مع ما يلزمها من القذائف والبارود، والأجواخ الصيفية على اختلاف أنواعها، وثياب النساء حريرية وقطنية، وأوان خزفية وبلورية وروائح عطرية على اختلاف أنواعها، والخمور والدقيق والمطابع وما يقتضي لها عن حروف وآلات طابعة والمواد الكيماوية وغير ذلك.

ومن أهم ما نستورد من إنكلترا القصدير والمعادن والأجواخ الشتوية الغالية الثمن، والمنسوجات القطنية وهي أنواع كثيرة والغزل بأنواعه

---

(١) كتب هذه المقالة السيد محمد شخاشيرو.

والموسى والسكاكين المعروفة بالإنكليزية وسرر النوم على اختلاف أنواعها المعمولة من الحديد والنحاس وسرر السفر وبعض مطبوعات علمية وأدبية وأسلحة الصيد والمسدسات وما يتبعها وكثير من العقاقير والمستحضرات الطبية وآلات الجراحة والأسلاك النحاسية والمركبات ولوازمها. وأهم ما يرد على الشام من إيطاليا ألبسة الصوف على اختلاف أنواعها وأكسية القطن كالمدام واليمني والأجواخ الرخيصة الثمن والرخام المرمر الملون وبعض مطبوعات علمية وأدبية وقسم من السيارات والمركبات. وأهم ما يردنا من ألمانيا المطبوعات العلمية والأدبية وورق الكتابة وأدوات النجارة على تعدد أنواعها وأشكالها من مناشير ومطارق وأدوات الأبواب والنوافذ الحديدية وسرر النوم من النيكل والحديد والنحاس وسرر السفر والمسامير وأسلحة الصيد والمسدسات وتوابعها والرصاص والقصدير والأواني الخزفية وآلات الجراحة والعقاقير والمستحضرات الطبية والأواني النحاسية من طسوت وأباريق وأواني الحديد المدهون المستعمل في المطابخ والأصباغ على أنواعها والأدوات الكهربائية على تنوع ضروبها والآلات الرافعة للماء وأدوات الزراعة الحديثة والجوخ.

وأهم ما يرد من النمسا صناديق الحديد والمقاعد والكراسي الخشبية المعروفة الخيزران والورق، ومن المجر الكبريت والفاصوليا، ومن روسيا سخانات بشاي الفاخرة (السماورات) منها الأبيض ومنها الأصفر، وخيطان الفضة المموهة وتدخل في الصناعة الشامية لوشي الحرير، والبترول والطنافس والبسط الغاليا الثمن، والفراء الفاخرة والأحذية المطاطة. وأهم ما تصدر إلينا بلجيكة بلور المرايا وزجاج النوافذ وأسلحة الصيد والمسدسات وحديد البناء وحديد الصناعة ولوازم حافلات الكهرباء وآلات الزراعة، وثياب وأجواخ كثيرة والصودا والسلك والورق.

ومن بولونيا الخشب والمسامير، ومن إسبانيا القمصان والجوارب والفلين والزئبق وبعض الأدهان، ومن سويسرا الساعات الذهبية والفضية للنساء والرجال والمطرزات الصيفية من الأكسية والدنتلا والشوكولاته والجبن واللبن المعقم والزبدة وأدوات النسيج والأحذية، ومن هولاندة الجبن والغليسرين والسبيرتو والجعة والشمع والملبس (دروبس) والبسكوت والدهان والأواني الخزفية والحليب المعقم والكتب العربية الجيدة.

وأهم ما يردنا من السويد الكبريت والمقوّى، ومن النروج زيت السمك والقطران وزيت النفط (التربنتين)، ومن الدانيمارك الحليب المعقم والسمك المقدد والمغموس بالزيت والجعة، ومن البرتقال سمك السردين، ومن التشيكوسلوفاكيا السكر والبلور والمالقي والجوخ العربي والجوخ العادي والأزرار والطرابيش والحرامات الصوف والأواني الزجاجية، ومن بلغاريا الجبن البلغاري، ومن رومانيا الأخشاب وتعرف بالقطراني والشوح وقليل من البترول، ومن اليونان التبغ والزيوت والكونياك، ومن أميركا الشمالية والجنوبية آلات الخياطة والسيارات وما ينبغي لها والدراجات والمركبات والزيوت المعدنية والبترول والألكحول والبنزين والأحذية والقهوة والخشب المعروف بالأميركاني والساعات الأميركانية وآلات الهاتف والبرق والمطاط وأدوات الكتابة، ومن أستراليا الدقيق الأسترالي وغير ذلك.

وأهم ما يرد علينا من اليابان والصين الخزف الصيني والياباني، وهو أشكال متعددة والحصر المنقوشة والحرير الياباني والصيني والغزل والشاي الصيني والخام من اليابان والصين والحرير من شنغاي. ومن جاوة بطريق الحجاز الشاي والقهوة وثياب الحرير الصفيق المعروفة بالاستكروزة، ومن طرابلس الغرب وتونس والجزائر والغرب الأقصى نسيج صوف فاخر يعرف بالحرام وهو دثار الشتاء وحرير للصناعة هو

أحسن أنواع الحرير، ومن الجزائر النبيذ الفاخر، ومن السودان الفول السوداني وبعض البهارات والصمغ والريش والعاج، ومن الحبشة القهوة، ومن مصر الثياب الصوفية يخيطونها عباءات في فلسطين والشال الحريري والأرز والسكر والمطبوعات العربية في مختلف العلوم والفنون.

ويردنا من تركيا الأحجار الكريمة وبعض مصنوعات الصياغ من الأواني الفضية الدقيقة الصنع، والبسط الأورفلية نسبة إلى أورفة والطنافس، وغالبها تعرف بأسماء البلدان التي تعمل فيها فيقال لها الرشواني والقيصري والكرداسي، وتستورد الشام من بلاد الكرد الغنم والخيل المعروفة بالجلب وهي لحمل الأثقال والحرث والبسط والطنافس واللبد المعروفة بالكردية.

وأكثر ما تبعث العراق البسط المعروفة بالبغدادي والعباءات المعروفة بالجيلانية نسبةً إلى جيلان والملاءات الحريرية وتعرف بالبغدادية يتخذها نساء القرى الشامية غطاءً. وأهم ما نتناوله من اليمن والحجاز البن أو القهوة المعروفة بالعدنية، ومن المدينة المنورة بعض الطيوب والمراوح والتمر والحناء، ومن نجد الإبل والخيول العربية المشهورة.

وأهم ما يرد من بخارى الطنافس والبسط المفتخرة، وتعرف بأسماء حواضرها. ويرد من الأفغان الطنافس والبسط الجيدة وتعرف بالأفغاني، ومن الخليج الفارسي اللؤلؤ ومصنوعات يدوية من بسط وطنافس وخراج وأعبئة، ومن فارس الشال الثمين والبسط والطنافس وعباءات الوبر وتعرف بأسماء حواضرها فيقال: الشيرازي، التبريزي، الهمداني، الخراساني من حواضر فارس، ومن أهم مجلوباتنا التنباك الأصبهاني وهو كثير المقطوعية في الديار الشامية والأسلحة البيضاء من مدى وخناجر وسيوف وتعرف بالعجمية، والخاويار يجلب الآن من بحر الخزر.

وأهم الوارد من بلاد الهند الطيوب من مسك وعنبر وعود وكافور والنيل والشاي على اختلاف أنواعه ومصنوعات النحاس من أباريق وطسوت وطاسات وأقداح صغيرة وكبيرة وصحاف تعرف بالهندي والبهارات والأفاويه بأنواعها. والشال البديع من صناعة كشمير ولاهور، ويساوي الثوب منه وطوله ثلاثة أمتار بعرض متر ونصف من أربعين إلى خمسين دينارًا.

هذا مجمل ما يأتينا من الأرجاء المختلفة من ضروب الحاجيات والكماليات، عدا أصناف المأكولات من شوكولاته وثمار محفوظة وبقول وحبوب ودقيق وفاكهة ولحوم مقددة وأنواع السكاكر الإفرنجية، مما يصدر إلينا بحسب اللزوم ورواج سوقه إذا أصيب القطر بآفة في نواتجه، وهذه الأصناف المجلوبة تدل على دقة نظر تجارها وحسن انتقائهم، وضربهم في طول الأرض وعرضها، حتى لا تكاد ترى فيما نعلم بلدًا في الأرض لم ينزله شامي يبيع أو يشتري. ويقال في الأمثال العامة: «أعرج الشام وصل الهند»، وإذا تأملت هذه المجلوبات الصناعية وجدتها مثال الجمال والمتانة مما يدل على ذكاء مستهلكيها ورسوخ قدومهم في الحضارة والترف. وقطر كهذا بينه وبين الغرب صلات مستحكمة في التجارة منذ أكثر من ألفي عام وبينه وبين الشرق صلات مثلها منذ عرف التاريخ هو عميل قديم أمين جدير بأن ينظر إليه بعين العطف ويهتم بشأنه أهل الغرب اهـ.

رأي في ازدياد الثروة والتجارة

بعد أن عرفنا بالفصول السالفة تاريخ التجارة في هذا القطر، وعلائقة مع الأمم في القديم، ووقفنا على حالة تجارته اليوم، وصلاته الاقتصادية مع الشرق والغرب، ورأينا العجز الظاهر في موازنته واختلال مجاريه

الاقتصادية وأن دخله أقل من خرجه في الجملة، يجدر بنا أن نلفت نظر أرباب الشأن في الأمة، إلى أن الشام باعتدال أهويته وجميل طبيعته، وتوسطه بين أقطار الشرق والغرب، وما في تاريخه وآثاره من البدائع والروائع، يستطيع أهله أن يجعلوه محط رحال معظم المسلمين في آسيا وإفريقية، وأقرب السبل إلى ذلك في نظر المفكرين، أن يصلح ما تخرب في الثورة العربية من خط السكة الحجازية الممتد من دمشق إلى المدينة المنورة، ويتم مد الخط الحديدي إلى مكة المكرمة وجدة، وعندها يستطيع حجاج العراق وفارس وأفغانستان وبلوجستان والهند والصين وغيرها أن يسلكوا إلى الأرض الطاهرة عن طريق الشام من العراق على السيارات ريثما يمد خط حديدي عريض، وتكون دمشق المحطة المهمة للصادرين والواردين، ودمشق هي المدينة الإسلامية الرابعة بقدسيتها، بين أكثر أقطار الشرق الإسلامي وبين الحجاز، فإذا تمّ ذلك لا يقل عدد الحجاج الذين يؤمون دمشق عن ثلاثمائة ألف كل سنة، فإذا صرف الفرد عشرة دنانير، واصطاف في الشام من العراقيين والمصريين عشرون ألفًا كل سنة على أقل تعديل، وزارها عشرون ألفًا من سياح الإفرنج، لا يقل ربح الشاميين كل سنة عن أربعة إلى خمسة ملايين دينار من هذه الطرق التجارية. ومما يسهل الوصول إليه عقد معاهدة بين حكومة الشام والحكومات المجاورة. حينئذ يعمر الحجاز وتتم للشام سعادتها؛ لأنها بالسكة الحجازية كانت تمون الحجاز قبل الحرب الكبرى فيسافر كل يوم من دمشق سبع مركبات تحمل من الطعام والبضائع ما لا يقل وزنه عن مائة ألف كيلو، وناهيك بذلك من تبادل المنافع بين هذه الأقطار والممالك، وما في ذلك من تيسير سبل الحج على شعوب لا تقل عن مائة وثلاثين مليونًا في العدِّ، كانت ترحل الأشهر لتحج واليوم تكفيها الأسابيع القليلة مهما بعُدت عليها الشقة إذا امتطت هذه السيارات وهذه القطارات، ثم إذا تم إنشاء الخط الحديدي بين طرابلس وحيفا تتصل كالة

في فرنسا بالقاهرة عن طريق أوربا وتركيا وتصبح الشام نقطة الاتصال بين أوربا وآسيا وإفريقية، وفي ذلك من الفوائد لتجارة الشام ما لا ينكر.